
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

التدخل المهني ببرنامج من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية لتنمية وعي الشباب بالعدالة الانتقالية

(دراسة مطبقة على أعضاء برلمان شباب مركز سيدي عبد الرحيم بمحافظة قنا)

إعداد

الدكتور/ عبد المنعم سلطان أحمد جيلاني

مدرس مجالات الخدمة الاجتماعية

المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بقنا

2014م

أولاً: مقدمة ومشكلة الدراسة:

عندما يستحيل الإصلاح في إطار نظام سياسي فاسد سياسياً واجتماعياً تصبح الثورة هي الحل، ولكن هذا الحل يظل أملاً من الآمال وليست الآمال كلها ممكنة وقد يؤدي ابتعاد الأمل في بعض الأحيان أو في كثير منها إلى نوع من اليأس(1).

لذلك شهد العالم العربي مجموعة من التغيرات والتطورات السريعة والمتلاحقة بداية من ثورة الياسمين بتونس إلى ثورة 30 يونيو 2013 بمصر مروراً بالعديد من الانتفاضات والاحتجاجات بالعديد من الدول العربية ففي مصر قامت ثورة 25 يناير 2011 لتحقيق قيم غير مادية تتمثل في الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية(2).

وتبعها العديد من التغيرات الوزارية والتعديلات الدستورية والانتخابات الرئاسية إلى أن قامت ثورة 30 يونيو 2013 وأنشأت وزارة العدالة الانتقالية وهي مسئولة عن الإدارة السياسية للمرحلة الانتقالية وضمان تنفيذ خارطة الطريق التي أصدرها المجلس الأعلى للقوات المسلحة إبان حكم الإخوان المسلمين(3).

وتهدف الوزارة إلى(4):

1. ضمان العبور الآمن للمرحلة الانتقالية التي تمر بها البلاد بأقل تكلفة وأكثر عائد على نحو يدعم الوحدة الوطنية ويحقق المصالحة الوطنية الشاملة.
2. تحديد المسائل والموضوعات التي تؤثر في وحدة نسيج المجتمع ووضع حلول جذرية لها وآليات تنفيذها.
3. ترسيخ قواعد المساءلة ومعنى العدالة.
4. دعم احترام حقوق الإنسان وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية ونشر ثقافة التسامح والعيش المشترك.
5. تكريم المضارين من انتهاكات حقوق الإنسان في الفترات السابقة على المرحلة الانتقالية والعمل على جبر الضرر مادياً ومعنوياً.
6. الإصلاح والتطوير المؤسسي الكامل بما يضمن بناء نظام ديمقراطي يرسخ القيم الديمقراطية التي تقوم على المشاركة وقيم الإدارة الرشيدة(5).

وتعني العدالة الانتقالية محاولة الوصول إلى عدالة شاملة أثناء فترات الانتقال من مرحلة إلى مرحلة أخرى أكثر ديمقراطية من خلال تطوير مجموعة واسعة من الإستراتيجيات المتنوعة لمواجهة ارث انتهاكات حقوق الإنسان

في الماضي وهي بذلك تشترك مع العدالة التقليدية في سعيها لإحقاق الحق وإعادته إلى أصحابه وفي محاولة كشف الحقيقة وجبر الضرر وتعويض الضحايا، لكن العدالة الانتقالية تستمد تميزها من طابعها الخاص باعتبارها تعني بالفترات الانتقالية[6].

هذا وقد نصت المادة (241) من الدستور المصري الجديد على أن يلزم مجلس النواب في أول دورة الانعقاد له بعد نفاذ هذا الدستور بإصدار قانون للعدالة الانتقالية يكفل كشف الحقيقة والمحاسبة واقتراح آخر للمصالحة الوطنية وتعويض الضحايا وذلك وفقاً للمعايير الدولية[7].

ويعتبر جيل الشباب على رأس الحراك السياسي المطالب بالتغيير والحرية والثقافة الديمقراطية، حيث عاش الشباب في مصر قبل ثورة 25 يناير مرحلة زمنية صعبة من مراحل المجتمع المصري شملت جميع مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وانعكست على جميع فئات المجتمع وقطاعاته المختلفة[8].

والشباب هم رأس مال الأمة وعدتها وعتادها وحاضرها ومستقبلها وهم ثروة الأمة التي تفوق ثرواتها ومواردها وهم المستقبل والرجاء وهم أمل الأمة وعماد قوتها والشباب قوة وسند وثورة[9].

وتبلغ نسبة الشباب في مصر (32.7%) من جملة سكان جمهورية مصر العربية[10].

فالشباب هم القوة الحقيقية في الوقت الحالي التي يجب التعامل معها بشكل يتميز بالخصوصية وتوفير كافة المقومات التي تدعم من وجوده داخل الكيان المجتمعي[11].

ويتأثر الشباب بمظاهر الفساد والخلل في المجتمع وعلاقاته وضياع الفرد فيه ومنها الإحساس المؤلم بالوحدة أو الإحباط أو الفشل في العمل والشعور بالمهانة وعدم المساواة وتكافؤ الفرص والظلم الاجتماعي غير المبرر[12].

ولا ينبغي أن نحجب التفاعلات المعاصرة التي كانت الشباب المصري طرف فيها فقد كان الشباب في تاريخنا المصري دوراً بارزاً[13].

هذا ويمر الشباب بالعديد من الضغوط التي يفرضها المناخ العالمي الجديد وما يصاحبها من تحديات يمكن أن تعرضه للصراع مما يجعله في احتياج لبرامج من خلالها تساعد الشباب على استثمار قدراتهم وإمكانياتهم[14].

والخدمة الاجتماعية بوصفها إحدى مهن المساعدة التي تتعامل مع الشباب فهي تهتم بتنمية وعي الشباب لما يحققه ذلك من تغيرات إيجابية في شخصيتهم خاصة من خلال منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية وذلك لتميزها عن غيرها في أنها تتطرق لبعض القضايا المفاهيمية فهي لا تهتم فقط بحاجات الناس القاطنين بالمجتمع بقدر اهتمامها بالقضايا ذات الأبعاد الدولية كما أنها تصلح للتعامل مع القضايا المرتبطة بالتعددية الثقافية

وهي تتيح للممارس القدرة على التعامل مع أي نسق اجتماعي من خلال الربط بين الممارسة المهنية من ناحية وبين السياسة الاجتماعية من ناحية أخرى(15).

ولتحديد مشكلة الدراسة يمكن عرض مجموعة من الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع كالآتي:

أ- الدراسات السابقة والمرتبطة بالعدالة الانتقالية:

1- دراسة (Chandralekha Sriarm) 2000:

ركزت هذه الدراسة على أن عملية الاختيار لأحد آليات العدالة الانتقالية يجب أن يتم فيها مراعاة النواحي الأخلاقية للمجتمع والاختيار بين هذه الآليات لا يتحدد بالاختيار بين آلية الملاحقة القضائية أو العفو بل يتراوح بين العفو الشامل ولجان الحقيقة والتطهير والملاحقة القضائية وتؤكد الدراسة على أنه توجد عوامل تجعل العدالة الانتقالية أكثر فعالية في بلد معين مثل التأثيرات الخارجية وتوازن القوى المختلفة وطبيعة مدى انتهاكات حقوق الإنسان وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود صفات تناسب كل النظم الانتقالية للتعامل مع الماضي(16).

2- دراسة (Bronwyn Anne Leebaw) 2002:

تناولت هذه الدراسة كيفية تحقيق أهداف العدالة الانتقالية وأشارت الدراسة إلى أنه يتم تحقيقها من خلال نموذجين نموذج الملاحقة القضائية ونموذج العدالة الإصلاحية وتركز منظمات حقوق الإنسان على النموذج الأول وذلك لمقاضاة الأفراد المسئولين عن تنظيم أو ارتكاب أي أعمال مخالفة وذلك تأسيساً على فكرة أن العدالة الدولية في شكل المحاكمات ستسهم في بناء الدولة وحل الصراع بينما أشار آخرون (قادة جنوب أفريقيا) يقدمون النموذج الآخر والذي يركز على ضحايا الجريمة والتعامل مع الأضرار الملموسة التي لحقت بهم من خلال جهود التوسط بين الطرفين وأنها أفضل من المقاضاة في التعامل مع التوترات والمعضلات المرتبطة بالسياق الانتقالي(17).

3- دراسة (Coll Murphy) 2004:

تناولت هذه الدراسة مفهوماً محورياً للعدالة الانتقالية وهو المصالحة وسعت الدراسة لتقديم فهم جديد لهذا المفهوم وتوصلت الدراسة إلى أن المفهوم يدل ضمناً على الأهداف والوسائل الواجب إتباعها فالمصالحة هي الهدف الذي يعزز بشكل نموذجي وفي سياق العدالة الانتقالية يتمثل هذا الهدف في إنشاء علاقات سياسية ديمقراطية صحيحة وبتحليل هذه العلاقات يتضح (احترام حكم القانون، ومساواة الفاعلين، الثقة المتبادلة بين المسئولين والمواطنين السماح بممارسة التأثير على عملية صنع القرار، تحدد الانتخابات بشكل نزيه، وشكل الممارسة لها، قبول الحل السلمي للخلافات دون عنف، قبول اختلاف رؤية المواطنين عن الآخرين)(18).

4- دراسة (David Charles gray) 2004:

وتناولت هذه الدراسة موضوع العدالة الانتقالية هل هي ملتزمة بحقوق الإنسان وسيادة القانون وما ينبغي القيام به لتحقيق العدالة عما ارتكبت من انتهاكات لحقوق الإنسان فأكدت الدراسة على ضرورة مقاضاة الأكثر مسئولية عن الانتهاكات والتعويض للضحايا وإنشاء لجان تحقيق والكشف عنها(19).

5- دراسة (Simon Stacey) 2005:

تستند هذه الدراسة على العديد من رؤى المنظرين السياسيين لموضوع العدالة الانتقالية حيث بحثت في كيفية التعامل مع أولئك الذين ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان في ظل الأنظمة الاستبدادية من قبل الأنظمة الديمقراطية وتوصلت الدراسة إلى أن وجهات نظر كل من (ميكافيللي وكانط ولوك) هي التي تمثل نهجاً أخلاقياً ومرضياً من الناحية العملية وأن الأخلاق في العدالة الانتقالية تتوسط ما بين نظام استبدادي ونظام ديمقراطي(20).

6- دراسة (Jermin O. Mccalpin) 2006:

ترسم معالم تطور النماذج المعاصرة للعدالة الانتقالية فتدرس كيف طورت شبكة من منظمات حقوق الإنسان أفكار أو إستراتيجيات لتعزيز العدالة الانتقالية وتتبع تطور نموذج الملاحقة القضائية ونموذج العدالة الإصلاحية واتضحت عندما تم بحث النموذجين كجهود استجابة للصراع والتورط في الانتهاكات ولهذا فإن آليات العدالة الانتقالية من محاكمات وتطهير إداري وإصلاح مؤسسي والتعويضات ولجان تقصي الحقائق إنما جاءت استجابة للاعتقاد المتنامي بأن التعامل مع الماضي عنصر ضروري لبناء الدولة وحل الصراع وتحقيق الديمقراطية والعدالة(21).

7- دراسة (Fei Ya) 2008:

أكدت هذه الدراسة على أن العديد من الدول بداية من منتصف 1970 حاولت الانتقال إلى الديمقراطية ولكنها واجهت إرث كبير من انتهاك لحقوق الإنسان التي ارتكبت داخلها وفي هذا واجهت هذه الدول ذلك لأسباب تتعلق بمصلحتها الداخلية وأخذت بمدخلي العدالة الانتقالية العدالة الإصلاحية والعدالة القضائية (الجزائية)(22).

8- دارسة (Hunjoon Kim) 2008:

أوضحت الدراسة على معيار المحاسبة لتحقيق العدالة الانتقالية حيث أنه بعد الاهتمام المتزايد بمعايير حقوق الإنسان وجد أنه يجب التوسع في تدابير العدالة الانتقالية وأكدت الدراسة أنه لا يجب تطبيق مقاييس

العدالة الانتقالية مباشرة بعد الانتهاكات والحروب ولكن تطبق بعد هيمنة الدولة وتطبيق الديمقراطية (مثال كوريا)[23].

9- دراسة (Simone Jacqueline Purdon) 2008:

أشارت الدراسة إلى أنه يتم تطبيق العدالة الانتقالية لتلبية حاجة الدولة من خلال ترسيخ سيادة القانون وبناء القدرات في مؤسسات الدولة وأوضحت أن العدالة الانتقالية هي عدالة محدودة وضعت في المجتمعات خلال مرحلة التحول السياسي وغالباً ما تتعافى من النزاع أو انتهاكات حقوق الإنسان التي أجراها النظام السابق[24].

10- دراسة (Anuradha Chakravarty) 2009:

تؤكد هذه الدراسة على أن الأفراد المتهمين بجرائم حرب يعترفون عندما تتراكم ضدهم معلومات كافية عن جرائمهم وعلى الرغم من ذلك فإنهم يخافون أن يصبحوا هدف للانتقام العشوائي من قبل الدولة أثناء عملية التحول الانتقالي وتحقيقاً للديمقراطية[25].

11- دراسة (Beth Thompson) 2009:

أوضحت الدراسة دور العدالة الانتقالية بعد حدوث إبادات جماعية والإبادة الجماعية هي التدمير المتعمد للشعوب وثقافتهم حيث إنه يتمثل دور العدالة الانتقالية في إعادة بناء المجتمعات والإصلاح والمصالحة الاجتماعية[26].

12- دراسة (Fadaual Loudiy) 2010:

تشير هذه الدراسة إلى أن العدالة الانتقالية لها مجموعة متنوعة من الممارسات والمناقشات منها تصالحي ومنها قصاص وفي هذه الدراسة وهي على التجربة المغربية وبعد تفاهم لسنوات طوال ثبت أن التعويض المالي وسيلة أساسية لإنصاف الضحايا[27].

13- دراسة (Perezl Saias Rojas) 2010:

ركزت هذه الدراسة على الطب الشرعي وذلك تحقيقاً لمشروع العدالة الانتقالية حيث تناولت هذه الدراسة أن يتم تقديم تحقيق من خلال الإجراءات القانونية لفحص جثث الضحايا وعن طريق الأقارب تمهيداً لكشف الحقائق[28].

14– دراسة (Paola Cesarini) 2010:

تناولت الدراسة إطاراً نظرياً لتفسير وتوضيح لماذا؟ وكيف؟ أن العدالة الانتقالية يمكن أن تساعد في عملية التنمية السياسية طويلة الأجل وتشكيل أنظمة ديمقراطية بعد الأنظمة الاستبدادية وطبقت الدراسة لتوفير المقارنة التحليلية للتنمية الديمقراطية على المدى الطويل في إيطاليا والبرتغال[29].

15– دراسة (Mathew B. Murphy) 2012:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين سياسات العدالة الانتقالية وتعزيز الديمقراطية وأكدت على أن سياسات العدالة الانتقالية متوافقة لتعزيز الديمقراطية وذلك باستخدام أدلة الملاحقة الجنائية ومن خلال معايير التقييم للعدالة الانتقالية والقدرات المؤسسية[30].

16– دراسة (Mayesha Alam) 2012:

أكدت الدراسة على أن العدالة الانتقالية تنشأ من خلال وضع صراع إلى إرساء سلام اجتماعي ولتحقيق ذلك يجب النظر بعيداً عن النوع (امرأة – رجل) وذلك لأنهم لهم حقوق متساوية ويستحقوا حماية متساوية وإصلاح متساو ويعتمد ذلك على الخبرات والاحتياجات وأوضحت الدراسة أن النظرية المعرفية تساعد على تحليل العدالة الانتقالية[31].

17– دراسة (Peter Rozic) 2012:

أشارت الدراسة إلى أن العدالة الانتقالية تشمل عادة مجموعة من الأساليب المتنوعة وتبدأ من العفو إلى المحاكمات العلنية ويرتبط ذلك بسياسة التطهير التي تقوم بها الدولة حيث أن هناك ثلاثة عوامل تؤثر في التطهير وهي الديمقراطية والنخبة السياسية وطبيعة المؤسسات[32].

18– دراسة (Katerina Marcella Pedersen) 2013م:

تناولت هذه الدراسة المرحلة الانتقالية التي تعيشها ليبيا عقب ثورة الربيع العربي في 2011 وأكدت الدراسة أنه من أجل تحقيق العدالة الانتقالية يجب أن يتم الآتي:

ضمان الملكية المحلية، إرساء الأمن، تحقيق المصالحة الاجتماعية الشاملة، وجود توازنات في الحكومة، الصبر عند تغيير النظم الرئيسية مع مراعاة الإصلاح المؤسسي[33].

ب- الدراسات المرتبطة ببرلمان الشباب وتوعية الشباب وفاعلية الممارسة العامة:

19- دراسة (شريف سنوسي عبد اللطيف) 2005:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي تحديد العلاقة بين طريقة خدمة الجماعة وتنمية وعي الشباب بحقوق الإنسان وذلك من خلال زيادة معرفة الشباب بحقوق الإنسان وتزويدهم ببعض المعارف والقيم والتعرف على المشاعر والأحاسيس تجاه حقوق الإنسان لتدعيم ما هو إيجابي منها ونبذ ما هو سلبي وتنمية وعي وإدراك الشباب بكيفية تفعيل والحصول على هذه الحقوق بأنواعها المختلفة وإكساب الشباب بعض الاتجاهات والسلوكيات الإيجابية والمهارات اللازمة لمساعدتهم على ممارسة مثل هذه الحقوق والتي يمكن من خلالها تنمية شخصياتهم وإثبات ذاتهم وتشجيع الشباب على الممارسة الفعلية للحقوق الإنسانية في مواقف الحياة الخاصة والعامة وتوصلت الدراسة إلى تحقيق أهدافها وهذا يدل على أهمية ممارسة البرامج والأنشطة التي احتوى عليها برنامج التدخل للشباب أعضاء مراكز الشباب(34).

20- دراسة (عصام محمود شحاتة) 2006:

وهدفت هذه الدراسة إلى تنمية وعي الشباب بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية وأكدت هذه الدراسة مساهمة الخدمة الاجتماعية في التعامل مع قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في المجتمع والعمل على زيادة الوعي الثقافي والسياسي للشباب وزيادة إدراك الشباب بقضايا مجتمعهم وعمل برامج ودراسات تستطيع الإسراع بالإصلاح الاجتماعي والسياسي في المجتمع وأوضحت الدراسة عدم حيادية واستخدام العنف في الانتخابات وعدم اطمئنان الشباب على عملية الفرز والتصويت وعدم إلغاء قوانين الطوارئ لذلك ينادي الشباب بضرورة الإصلاح السياسي والاجتماعي(35).

21- دراسة (مجدي فاوي أبو العلا شركس) 2007:

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين البرنامج في طريقة خدمة الجماعة وتنمية قيم ثقافة السلام لدى جماعة برلمان الشباب وهي قيمة احترام الآخرين وقيمة العمل الجماعي المشترك وقيمة المسئولية الاجتماعية المشتركة وتوصلت الدراسة إلى نجاح تأثير برنامج التدخل المهني في تنمية هذه القيم من خلال مجموعة من الأنشطة الاجتماعية والثقافية كذلك الاستعانة بالموارد والإمكانات المدعمة بشرياً كانت أو مادياً والمتخصصين الاجتماعيين والنفسيين والخبراء وكذلك إمكانيات برلمان الشباب واستخدام الأدوات المهنية كالمقابلات الفردية والجماعية التي تمت مع أعضاء الجماعة التجريبية(36).

22- دراسة (أحمد حمدي شورة) 2009:

والتي أكدت على أن من أهم أهداف برلمان الشباب في مصر غرس قيم المواطنة والانتماء لدى الشباب ومناقشة أهم القضايا والمشكلات التي تهم الشباب المصري وتدريب الشباب على فن وآداب الحوار الديمقراطي السليم وقبول الرأي والرأي الآخر وتعزيز قيم الديمقراطية والمسئولية الاجتماعية وإحاطة الشباب المصري بأهم القضايا الداخلية والخارجية وأوضحت الدراسة أن أهم البرامج المقدمة للشباب داخل البرلمان برامج إعداد القيادات الشبابية المختلفة وبرامج تثقيفية وتوعوية للشباب وبرامج حوارية لتدريب الشباب على فن وإدارة الحوار الديمقراطي السليم وبرامج حول القضايا المجتمعية المختلفة وبرامج التمكين السياسي للشباب ومن أهم المشكلات والقضايا التي تستحوذ على حوارات الشباب القضايا المجتمعية ومشكلة المشاركة السياسية(37).

23- دراسة (عاطف خليفة محمد) 2009:

هدفت الدراسة إلى تحديد اتجاهات الشباب نحو الهجرة غير الشرعية والتوصل إلى تصور مقترح للممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لتوعية الشباب عن مخاطر الهجرة غير الشرعية فأشارت الدراسة إلى الأسباب التي تدفع الشباب للهجرة غير الشرعية والمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الشباب وتوصلت الدراسة إلى تصور مقترح لدور الأخصائي الاجتماعي من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية(38).

24- دراسة (يوسف محمد عبد الحميد) 2009:

استهدفت الدراسة اختبار فعالية برنامج مقترح من منظور الممارسة للخدمة الاجتماعية في تنمية المسئولية الاجتماعية لأعضاء برلمان الشباب وذلك من خلال اختبار فعالية البرنامج المقترح للممارسة العامة في تنمية العلاقات الاجتماعية والمشاركة لدى الإقناع وتنمية الولاء والانتماء وزيادة المسايرة وتوصلت الدراسة إلى فعالية برنامج التدخل المهني للخدمة الاجتماعية من منظور الممارسة العامة في تنمية المسئولية الاجتماعية لدى أعضاء برلمان الشباب بما تتضمنه المسئولية الاجتماعية من متغيرات تمثلت في العلاقات الاجتماعية والمشاركة والولاء والانتماء والمسايرة(39).

25- دراسة (أشرف محمد العربي عميرة) 2011:

وهدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين استخدام المناقشة الجماعية في خدمة الجماعة وتنمية وعي الشباب بحقوق المواطنة (الحقوق المدنية والحقوق السياسية والحقوق الاجتماعية والثقافية والحقوق الاقتصادية) وأثبتت الدراسة صحة الفروض توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين استخدام المناقشة الجماعية وتنمية وعي الشباب بحقوق المواطنة لديهم(40).

26- دراسة (محمد عزت المصري) 2012:

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة الوصول إلى خطة تعمل على تفعيل دور مراكز الشباب في تعزيز ثقافة التغيير السلمي لدى الشباب لكي يساهموا وبشكل إيجابي في بناء الدولة المدنية وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى تصور مقترح للخطة وذلك من خلال تدريب الشباب على أسلوب الحوار الجيد وذلك من خلال التوسع في برامج برلمان الشباب واعتبارها منبراً للحوار حول قضايا المجتمع وأهمية تنميته وتحديثه بالوسائل السليمة وإعلاء وتفضيل المصلحة القومية أكثر من المصلحة الشخصية واحترام وتعزيز حكم القانون ونشر ثقافة اللا عنف بين الشباب وتعزيز روح المواطنة في نفوس الشباب(41).

27- دراسة (مصطفى محمود مصطفى) 2011:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى فهم الشباب لمكونات أو مفردات ثقافة السلام والوقوف على دور الشعب البرلمانية في نشر ثقافة السلام وتحديد معوقات نشر ثقافة السلام لدى الشباب والتوصل إلى دور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في تدعيم ونشر ثقافة السلام لدى الشباب وتوصلت الدراسة إلى أن ثقافة السلام تعني الممارسة الديمقراطية وقبول الرأي الآخر واحترام الآخر والانتماء والولاء والتعايش مع الآخر والمساواة والعدالة والتعامل مع الناس على أنهم مواطنين والتسامح والمشاركة في بناء المجتمع والاحترام في اختلاف الآراء والوئام الاجتماعي ومن دور الشعب البرلمانية الالتزام بمبادئ الشرعية واحترام القانون واحترام حقوق الآخرين والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية وتغليب القرار العام على المصلحة الشخصية والمساهمة في حل مشكلة الآخر والأفراد في المجتمع سواء أمام القانون ثم توصلت الدراسة إلى تصور مقترح للممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في نشر ثقافة السلام لدى شباب الشعب البرلمانية بمراكز الشباب(42).

28- دراسة (عبير علي علي النعناعي) 2012:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد تأثير البرنامج المهني بطريقة تنظيم المجتمع في تنمية وعي الشباب بثقافة الدولة المدنية ويتحقق من خلال تنمية وعي الشباب بمفهوم الدولة المدنية ومفهوم وقيم المواطنة ومفهوم وقيم الديمقراطية وتوصلت الدراسة إلى تحقيق أهدافها وتوصلت إلى تصور إجرائي مقترح يمكن استخدامه لوعي الشباب في جميع المراحل التعليمية(43).

29- دراسة (هنداوي عبد اللاهي حسن) 2012:

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الفعلي الذي يقوم به أخصائي الجماعة في تنمية الوعي السياسي لجماعات الشباب الريفي بعد ثورة 25 يناير وتوصلت الدراسة إلى أن الأخصائيون الاجتماعيون يركزون على

بعدين في عملية الوعي وهما التوعية بأهداف ثورة 25 يناير والمشاركة السياسية وتتركز البرامج والأنشطة التي يعتمدون عليها في الندوات والمحاضرات والمناقشات الجماعية والبرلمان الشبابي(44).

30- دراسة (مجدي فادي أبو العلا شركس) 2013:

استهدفت هذه الدراسة تحديد العلاقة بين ممارسة برنامج التدخل المهني لطريقة خدمة الجماعة وتنمية قيم ثقافة التسامح لدى جماعة برلمان الشباب وهي قيمة احترام آراء الآخرين وقيمة المشاركة الاجتماعية وقيمة المسئولية الاجتماعية وقيمة تكاملية الأدوار واستيعاب مبادئ حقوق الإنسان واستيعاب مفهوم ثقافة التسامح الاجتماعي وأوضحت نتائج الدراسة إلى تأثير برنامج التدخل المهني لطريقة خدمة الجماعة في تنمية قيم ثقافة التسامح الاجتماعي وتوصلت إلى فاعلية البرنامج في طريقة خدمة الجماعة في تنمية هذه القيم(45).

ومن خلال عرض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة يمكن التوصل إلى أن:

1- هناك ندرة في الدراسات السابقة والتي اهتمت بالعدالة الانتقالية وخاصة في تنمية الوعي بها للشباب وهو ما دعا الباحث لإجراء هذه الدراسة.

2- أكدت جميع الدراسات على أن العدالة الانتقالية تطبق في الدول التي كان بها ثورات أو انتهاك لحقوق الإنسان ولتأكيد سيادة القانون وتحقيق الديمقراطية.

3- أوضحت الدراسات السابقة أن العدالة الانتقالية لها نموذجان عدالة إصلاحية وعدالة قضائية ولكن تتدرج حسب طبيعة الدولة وتتمثل في العفو والمصالحة والإصلاح المؤسسي والتعويضات ولجان تقصي الحقائق والقصاص والمحاكمات العلنية.

4- غالبية الدراسات الخاصة بتنمية الوعي تتعلق بوعي الشباب بحقوق الإنسان والمشاركة في الانتخابات البرلمانية وعن مخاطر الهجرة وحقوق المواطنة وثقافة الدولة المدنية والوعي السياسي لدى الشباب الريفي بعد ثورة 25 يناير وتنمية قيم ثقافة السلام والتسامح وتنمية المسئولية الاجتماعية وكان معظمها على أعضاء برلمان الشباب أما الدراسة الحالية فتهتم بتنمية الوعي بالعدالة الانتقالية.

5- التدخل المهني ببرنامج لطرق الخدمة الاجتماعية عامة والممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية له تأثير كبير في تنمية الوعي وخاصة للشباب (دراسة عاطف خليفة، يوسف عبد الحميد، مصطفى محمود مصطفى).

ثانياً: تحديد مشكلة الدراسة

ومما سبق يتضح أن الدراسات السابقة التي تم عرضها من خلال محوريها وما أكدت عليه من أهمية موضوع العدالة الانتقالية يمكن إعداد برنامج للتدخل المهني من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية لتنمية وعي الشباب بالعدالة الانتقالية من خلال المؤشرات التالية (المصالحة الاجتماعية – التعويض (جبر الضرر) – الإصلاح المؤسسي).

وتأسيساً لما سبق عرضه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي:

ما تأثير برنامج للتدخل المهني من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية لتنمية وعي الشباب بالعدالة الانتقالية؟

ويتفرع من هذا التساؤل أسئلة فرعية وهي:

1. ما تأثير برنامج للتدخل المهني من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية لتنمية وعي الشباب بالمصالحة الاجتماعية؟
2. ما تأثير برنامج للتدخل المهني من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية لتنمية وعي الشباب بالتعويض (جبر الضرر)؟
3. ما تأثير برنامج للتدخل المهني من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية لتنمية وعي الشباب بالإصلاح المؤسسي؟

ثالثاً: أهمية الدراسة

1. يمر المجتمع المصري بمتغيرات سريعة ومتلاحقة أشبه بالعاصفة التي تعاصر أوقات التحول التي تشهدها مصر وأصبح يتردد الكثير من المفاهيم مثل العدالة الانتقالية فمن الضروري توضيحها وتنمية الوعي بها.
2. الشباب هم القوة الحقيقية في المجتمع والتي تحتاج إلى المحافظة عليها وتنمية وعيها ومهاراتها وقدراتها فهم شريحة لا يستهان بها حيث تبلغ نسبتهم (32.7%) من جملة سكان جمهورية مصر العربية[46] فهم الطاقات الكامنة التي يعتمد عليها بصفة عامة وفي العمل السياسي بصفة خاصة.
3. تتمتع فئة الشباب بصفات وخصائص بيولوجية ونفسية تجعلهم في حراك مستمر خاصة في مجال العمل السياسي لما للشباب من رغبة في التغيير ويعد برلمان الشباب فرصة مهنية لتنمية معارفهم وسلوكهم بما أنه يمثل أداة تثقيفية تهدف إلى إرساء الديمقراطية والتوعية بالقضايا الوطنية.

4. على ذكر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان يحق للضحايا أن يروا معاقبة المرتكبين ومعرفة الحقيقة والحصول على تعويضات ولأن الانتهاكات تؤثر على المجتمع فكان من الواجب أن نضمن عدم تكرارها وذلك واجب خاص يقضي بإصلاح المؤسسات والالتزام بسيادة القانون.

5. منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية يعمل مع الشباب في جميع المؤسسات الشبابية التي تساعد الشباب على تكوين شخصيته واعية في المجتمع ومن هنا يجب الاهتمام بها وتطويرها للعمل في المجال السياسي لتوعية الشباب بالقضايا الجديدة.

رابعاً: أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي: اختبار العلاقة بين برنامج للتدخل المهني من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية وتنمية وعي الشباب بالعدالة الانتقالية.

خامساً: مفاهيم الدراسة

1. التدخل المهني.
2. الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية.
3. الوعي.
4. الشباب.
5. برلمان الشباب.
6. العدالة الانتقالية.

1- التدخل المهني:

يعرف بأنه تيسير العلاقات بين الأفراد وبيئاتهم ومساعدتهم على التغلب في الظروف التي تعوقهم على المشاركة في الأنشطة أو القيام بوظائفهم في المجتمع ويتضمن التدخل كذلك تدعيم الاتجاهات والمعتقدات الفردية وتنمية قدرة الأفراد على التفكير وتسهيل عملية اكتساب المعرفة والمهارات ويتمثل دور الممارس العام في التعاون مع الأفراد وبيئاتهم من خلال إحداث عملية تغيير منظمة[47].

ويعرف التدخل المهني بأنه العمل الصادر من الأخصائي الاجتماعي والموجه إلى أنساق الممارسة في الخدمة الاجتماعية (نسق العميل ونسق الهدف ونسق الفعل) بغرض إحداث تأثيرات وتغييرات مرغوبة في هذه الأنساق

تؤدي إلى تحقيق أهداف التدخل المهني وهذا التدخل يكون مبنياً على أسس الخدمة الاجتماعية المعرفية والمهارية والقيمية كما يعتمد التدخل المهني على خطوات كالارتباط والتقدير وجمع المعلومات ووضع الخطة ومراجعة ومتابعة التنفيذ على مختلف مستويات الممارسة (المستوى الأصغر والمستوى المتوسط والمستوى الأكبر) مما يؤدي في النهاية إلى إحداث التغييرات المطلوبة(48).

وبناء على ما سبق فإنه يمكن تناول التدخل المهني في هذه الدراسة على أنه:

1. عمل مهني صادر من الممارس العام (الباحث) وموجه نحو أنساق التعامل (الشباب – أعضاء البرلمان – المجتمع المحلي).
2. يتم هذا العمل وفقاً لخطوات ومراحل كالارتباط والتقدير وجمع المعلومات ووضع الخطة وتنفيذها وتقييمها على كافة المستويات.
3. يستهدف هذا العمل تنمية الوعي لدى الشباب بالعدالة الانتقالية.

2- الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية:

تعرف بأنها مساعدة الأخصائيين الاجتماعيين الخريجين للتدخل من خلال استخدام عملية حل المشكلة مع الأنساق المتعددة التي تتضمن الأفراد والأسرة والجماعات والمنظمات والمجتمعات فهي تتعامل مع الأنساق والشخص(49).

وتعرف على أنها إطار للعميل يتضمن تقدير كل من الأخصائي الاجتماعي والعميل للموقف لتحديد النسق الذي يجب أن يوجه إليه الاهتمام لتحقيق المطلوب حيث الاهتمام على الفرد أو الأسرة أو الجماعة الصغيرة أو المنظمة أو المجتمع المحلي(50).

كما تعرف أيضاً بأنها اتجاه الممارسة المهنية الذي يركز فيه الأخصائي الاجتماعي على استخدام الأنساق البيئية والأساليب والطرق الفنية لحل المشكلة دون تفضيل التركيز على طريقة من طرق الخدمة الاجتماعية لمساعدة المستفيدين من خدمات المؤسسات الاجتماعية في إشباع احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم واضعاً في اعتباره كافة أنساق التعامل (الفرد، الأسرة، الجماعة الصغيرة، المنظمة، المجتمع) مستنداً على أسس معرفية ومهارية وقيمية تعكس الطبيعة المنفردة لممارسة الخدمة الاجتماعية في تعاملها مع التخصصات الأخرى لتحقيق الأهداف وفقاً لمجال الممارسة(51).

ويمكن تناول تعريف الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية في هذه الدراسة على أنها:

1 . اتجاه للممارسة المهنية يركز فيه الباحث على الأنساق المتعددة للتعامل.

2. يوجه العمل نحو النسق الذي ينصب الاهتمام عليه (الشاب، برلمان الشباب، المجتمع).

3 . إطار عام للشباب يتضمن تقدير كل من الباحث والشباب.

4. تبتعد الممارسة عن النمط التقليدي لممارسة الخدمة الاجتماعية (خدمة الفرد، خدمة الجماعة وتنظيم المجتمع) وتمارس وفقاً لخطوات التدخل المهني.

3- الوعي:

إدراك المرء لذاته ولما يحيط به إدراكاً مباشراً وهو أساس كل معرفة ويمكن إرجاع مظاهر الشعور إلى ثلاثة هي (الإدراك – الوجدان – النزوع أو الإرادة) وهذه المظاهر متصلة ببعضها كل الاتصال.

ويقصد بالوعي: الإدراك المعرفي الشخصي والإدراك للظروف الاجتماعية المحيطة(52).

وهو إدراك ذهني أو هو ذلك الجزء الذي يتوسط من العقل ما بين الأفكار والمشاعر والبيئة(53).

ويعرف على انه ذلك الجزء من الشخصية الذي يدرك به المرء ما حوله، ويتضمن الوعي المشاعر والأفكار التي يفترض أنها تكون أساساً للأنشطة التي يقوم بها الفرد وهذه الأفكار والمشاعر يمكن تناولها مع الآخرين(54).

ويمكن تناول الوعي في الدراسة كما يلي:

1. مدى معرفة الشباب الملتحقين ببرلمان الشباب بالعدالة الانتقالية.

2. الدور الذي يلعبه البرلمان في إكساب الشباب مجموعة من الخبرات والمعارف المتنوعة والتي تساعدهم على زيادة فهمهم للعدالة الانتقالية.

3 . البرامج والأنشطة التي يمارسها الشباب والتي تؤهلهم وتكسبهم الخبرات والمعارف المتنوعة لممارسة العدالة الانتقالية.

4. تكوين اتجاه إيجابي لدى الشباب الملتحقين ببرلمان الشباب لممارسة العدالة الانتقالية في واقعهم الاجتماعي.

4- الشباب:

يشير مصطلح الشباب في قواميس اللغة العربية على أنه مشتق من الفعل (شب) والشباب جمع (شاب) وكذا الشبان، والشبيبة هو خلاف الشب(55).

وهناك اتجاه يحدد مرحلة الشباب بمعيار سلوكي أي اعتبار هذه المرحلة تشكل مجموعة من الاتجاهات السلوكية والاجتماعية إذا ما تميز بها الإنسان وانطبقت على شخصيته وتصرفاته وأفعاله يمكن اعتباره شاباً(56).

وهي فترة من حياة الإنسان تتميز فيها بمجموعة من الخصائص تجعلها أهم فترات الحياة وأخصبها وأكثرها صلاحية للتجاوب مع المتغيرات السريعة والمتلاحقة التي يمر بها المجتمع الإنساني المعاصر(57).

ويمكن تناول مفهوم الشباب في الدراسة الراهنة كما يلي:

1 . الشخص الذي يبلغ من العمر ما بين 15 سنة إلى 25 سنة.

.2 مشترك ببرلمان الشباب (مركز شباب سيدي عبد الرحيم بمحافظة قنا).

.3 لديهم استعداد للمشاركة في برنامج التدخل المهني لتنمية وعيهم بالعدالة الانتقالية.

5- برلمان الشباب:

هو أحد البرامج التثقيفية والتدريبية التي ينظمها المجلس القومي للشباب بهدف توعية الشباب بآليات العمل البرلماني وتدريبهم على قواعد الممارسة الديمقراطية على النحو الذي يؤهلهم لقيادة الدولة والمجتمع في المستقبل(58).

ويمكن تعريفه على أنه جماعة من الشباب يتم التفاعل بينهم وجهاً لوجه في اجتماعات الجماعة بحيث يؤثر كل عضو فيها من أسلوب الحياة السائدة في الجماعة قاعدة ارتكاز له كما تتفق الجماعة من حيث القيم والتفكير والحوار نحو قضاياهم وقضايا المجتمع للوصول إلى القرار الصائب ووضع مقترحاتهم الجماعية ونحوها(59).

كما يمكن تعريفه على أنه برنامج تعليمي تثقيفي يهدف إلى تعريف الشباب بمشاكل مجتمعهم ولكي يشارك في الحياة العامة والسياسية ومجالات العمل التطوعي ويتبوأ كل منهم مكانته داخل مؤسسات المجتمع المدني لابد أن يحصل الشاب على قسط وافر من التدريب والتثقيف وكذلك لابد من المحاكاة وتمثيل الأدوار(60).

وانطلاقاً من ذلك يمكن تناول برلمان الشباب على أنه:

1. مجموعة من الشباب لديهم استعداد للانضمام إلى البرلمان الشبابي.

2. تتفق المجموعة في الأفكار والقيم والحوار نحو قضاياهم وقضايا المجتمع.

3. لديهم القدرة على المناقشة بأسلوب ديمقراطي للوصول إلى قرارات متفق عليها.

6- العدالة الانتقالية:

هو حلقة الوصل بين مفهومين عموميين هما الانتقال أو التحول (transition) والعدالة (justice) وبالنسبة لتعريفات الأمم المتحدة العدالة هي من المثل العليا للمساءلة والإنصاف في حماية الحقوق وإحقاقها ومنع التجاوزات والمعاقبة عليها أما الانتقال أو التحول فهو مفهوم منحصر في فترة من التغيرات السياسية تتميز باتخاذ تدابير قانونية وحقوقية لمواجهة وتصحيح جرائم ارتكبت عن طريق نظام قمعي سابق(61).

والعدالة الانتقالية مفهوم لا يزال غامضاً لدى الكثير ولاسيما المقطع الثاني من المصطلح فهي تعني الانتقال من حالة نزاع داخلي إلى حالة السلم أو الانتقال من حكم تسلطي إلى حالة حكم ديمقراطي وتواكبها بعض الإجراءات الإصلاحية وسعي لجبر الأضرار للضحايا(62).

وتعرف على أنها مجموعة الأساليب والآليات التي يستخدمها مجتمع ما لتحقيق العدالة في فترة انتقالية في تاريخه تنشأ هذه الفترة غالباً بعد اندلاع ثورة أو انتهاء حرب يترتب عليها انتهاء حقبة من الحكم السلطوي القمعي داخل البلاد والمرور بمرحلة انتقالية نحو تحول ديمقراطي(63).

ويمكن تناولها على أنها مجموعة من التدابير والإجراءات القضائية وغير القضائية يتم الاضطلاع بها خلال مرحلة ما بعد الثورة للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من صور إساءة استعمال السلطة التي وقعت في ظل نظام استبدادي أو قمعي خلال فترة تغيير هذا النظام وهي ترمي أساساً إلى القصاص العادل للضحايا وجبر الأضرار التي لحقت بهم وذويهم وإصلاح مؤسسات الدولة وتحقيق المصالحة الوطنية بهدف الانتقال بالمجتمع إلى صميم مرحلة الديمقراطية ومنع تكرار ما حدث من انتهاكات وتجاوزات(64).

وهناك تعريف للعدالة الانتقالية تطبيقاً على الوضع في مصر:

وهي مجموعة من التدابير والإجراءات القضائية يتم الاضطلاع بها من خلال مرحلة ما بعد ثورتي 25 يناير 2011 و30 يونيو 2013 لكشف وتوثيق والتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من صور إساءة استعمال السلطة التي سبقت وعاصرت وتلت الثورتين، ترمي إلى القصاص العادل للضحايا وجبر الأضرار التي لحقت بهم وذويهم وإصلاح مؤسسات الدولة، وإرساء الثقة بين أطياف المجتمع، وتحقيق التعايش السلمي بين أطيافه بهدف تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة، والانتقال بالمجتمع إلى صميم مرحلة الديمقراطية، مع محو آثار ما حدث من انتهاكات وتجاوزات والحيلولة دون تكرارها مستقبلاً(65).

وتتعد متغيرات العدالة الانتقالية في النقاط الآتية:

1- مواجهة سياسات الإفلات من العقاب.

2- جبر أضرار الضحايا.

3- تعزيز سيادة القانون.

4- تنمية الوعي بالقانون.

5- تنمية ثقافة المواطنة.

6- القضاء على التمييز بكافة صوره وأشكاله.

7- تحقيق العدالة الاجتماعية.

8- تعزيز الوحدة الوطنية.

9- تحقيق السلام الاجتماعي.

10- إصلاح مؤسسات الدولة.

11- المساهمة في تحقيق الانتعاش الاقتصادي.

12- تسريع عملية التحول الديمقراطي(66).

وينتهي الباحث إلى مؤشرات لتنمية وعي الشباب بالعدالة الانتقالية تتمثل في:

1- **المصالحة الاجتماعية**: وهي أحد مكونات منظومة العدالة الانتقالية وتشكل في حد ذاتها أهم أهدافها تنشأ على أساسها علاقة قائمة على التسامح والعدالة وتحقيق التعايش السلمي.

2- **التعويض (جبر الضر)**: ويقصد به إعادة الاعتبار إلى ضحايا الانتهاك والاعتراف لهم بالضرر وتأمين حصولهم على التعويضات المناسبة وتوفير الحرية وضمان عدم تكرار الضرر.

3- **الإصلاح المؤسسي**: وهو إعادة هيكلة المؤسسات والأجهزة من خلال منع تكرار ما حدث من انتهاكات عن طريقها وذلك بتطبيق القانون وإصدار اللوائح والقرارات المنظمة للعمل مع رفع مستوى التدريب للعاملين.

سادساً: الإطار النظري الخاص بالعدالة الانتقالية:

1- أهمية العدالة الانتقالية في مصر:

- يعزز العديد من المحليين حالة عدم الاستقرار والضعف والمتجرد التي يشهدها الشارع المصري أساساً إلى إخفاق في الأخذ بمبادئ العدالة الانتقالية.
- الإخفاق في محاكمات قتلة الثوار وعدم معرفة حقيقة العديد من الأحداث والوقائع التي سبقت وعاصرت وتلت ثورة الخامس والعشرين من يناير وكشف النقاب عنها كانت الدافع الرئيسي للتظاهرات والاحتجاجات التي عمت الشارع المصري.
- العدالة الانتقالية في مصر تتميز عما سواها من تجارب أخرى بأنها عدالة مركبة multi-facted transitional فهي لن تعالج فقط تداعيات نظام حاكم واحد بل أنظمة متعاقبة.
- الانتقال بالمجتمع من مرحلة عدم الاستقرار إلى مرحلة المصالحة والسلام الاجتماعي بما يوفر البيئة المناسبة للنمو الاقتصادي فضلاً عن تحقيق العدالة الانتقالية(67).

2- أهداف العدالة الانتقالية:

تتضح ضرورة العدالة الانتقالية في المجتمعات التي بها انتهاكات لحقوق الإنسان حيث يجد المجتمع نفسه أمام هذه الانتهاكات فيبدأ بالبحث عن طريقة لتحقيق العدالة والسلام والمصالحة ولهذا فإن أهداف العدالة الانتقالية أهمها كالآتي:

1- الماضي وصعوبة تجاهله حيث أثبتت الكثير من التجارب التاريخية السابقة أنه من المستحيل تجاهل الماضي أو نسيانه وبالتالي يظهر الغضب وعدم الرضا من وقت لآخر وهنا تبدو أهمية آليات العدالة الانتقالية في التعامل مع الماضي خاصة مع إرث الانتهاكات ليضمن عدم تكرارها.
2- أهمية دعم الديمقراطية من خلال الجهود المستمرة والمنظمة والتوافقية لمواجهة الماضي ويتم ذلك من خلال إرساء المحاسبة.
3- الاعتبارات الأخلاقية في مواجهة الماضي وتحقيق العدل ورفع الظلم ويمكن ذلك من خلال المؤسسات التي تعمل على ملاحقة مرتكبي الانتهاكات وعدم الإفلات من العقاب أو محاسبتهم وأيضاً تذكر الضحايا وعدم تجاهلهم سواء شهداء أو مصابين(68).

4- معالجة ومحاولة شفاء الانقسامات في المجتمع والتي تنشأ نتيجة انتهاك لحقوق الإنسان وتشجيع التعايش والسلام.

5- إغلاق الملفات واندمال الجروح للأفراد والمجتمع وخصوصاً من قولة الحقيقة وإعادة سلطة القانون.

6- توفير العدالة للضحايا والمسائلة للمعتدين وإيجاد سجل تاريخي دقيق للمجتمع.

7- إعادة تأهيل مؤسسات المجتمع لتشجيع الديمقراطية وحقوق الإنسان(69).

3- آليات العدالة الانتقالية:

1- معرفة الحقيقة.

2- الملاحقة القضائية والقصاص(70).

3- برامج التعويض أو جبر الضرر.

4- الإصلاح المؤسسي(71).

5- المصارحة وكشف الحقائق والمحاسبة(72).

6- العفو والمصالحة (العفو – تعميق ثقافة الحوار – الصلح والمصالحة).

7- تخليد الذكرى وحفظ الذاكرة الجماعية(73).

4- معايير تطبيق العدالة الانتقالية(74):

1- مراعاة الخصوصيات الوطنية.

2- التركيز على مصالح وحقوق الضحايا.

3- ترسيخ مبادئ سيادة القانون.

4- احترام حقوق الإنسان.

5- التزام الدولة بحرية حقوق الإنسان.

6- معالجة الفرقة والانقسام.

7- إتباع إطار مؤسسي شامل.

5- العدالة الانتقالية في الإسلام:

قال تعالى: (وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُواْ اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى)[75]. حثت الآية الكريمة على العدل ويكون العدل هنا من خلال:

1- ترسيخ سيادة القانون ويمكن إجماله من خلال الإسلام في إقرار العدل والمساواة وضرورة تطبيق القانون على الناس بدون تمييز.

أ. إقرار العدل والنصوص القرآنية كثيرة ومنها قول الله تعالى: (وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ)[76]، (إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ)[77]، (يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى)[78].

ب. إقرار مبدأ المساواة قال تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ)[79]، وقوله تعالى: (إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ)[80].

ج. تعظيم ولاية القضاء.

2- حماية حقوق الإنسان قال تعالى: (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً)[81]، وقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَومٌ مِّن قَوْمٍ عَسَى أَن يَكُونُوا خَيْراً مِّنْهُمْ)[82]. وعلى هذا فإن أساس العدالة الإسلام والأديان السماوية.

الموجهات النظرية للدراسة:

1- **النموذج المعرفي**: يقوم هذا النموذج على أساس سلوك الأفراد هو نتاج أفكارهم وأن العقل الإنساني والمعرفة التي يقتنعه الإنسان هي الأصل في وجود المشكلات وما تحدثه على حياة الاجتماعية وعلى هذا يهدف هذا النموذج إلى تغير السلوك من خلال تغيير الأفكار[83].

ويمكن تحديد خطوات إعادة البناء المعرفي منها[84].

الخطوة الأولى: مساعدة العميل (الشاب) على تقبل فكرة أن اعتقاداته هي التي تحدد بدرجة كبيرة ردود أفعاله الانفعالية.

الخطوة الثانية: مساعدة العميل (الشاب) على تحديد معتقداته الخاطئة وأنماط سلوكه التي تسبب مشكلاته.

الخطوة الثالثة: مساعدة العميل (الشاب) على تحديد المواقف التي تولد المعارف اللاعقلانية.

الخطوة الرابعة: مساعدة العميل (الشاب) على إبدال أفكاره اللاعقلانية بأخرى بناءة.

الخطوة الخامسة: وفيها يمارس العميل (الشاب) سلوكيات بناءاً على الأفكار الجديدة ومراجعة نفسه بين الحين والآخر لتحديد مدى التزامه بالأفكار الجديدة.

ويرجع استثناء الباحث لهذا النموذج حيث أنه يوضح أن سلوك الأفكار هو نتاج أفكارهم ويسعى إلى تغيير السلوك من خلال تغيير الأفكار ويتم ذلك من خلال خطوات النموذج لتنمية وعي الشباب بالعدالة الانتقالية وممارسة أنماط العدالة من خلال رعاية الشباب.

2- النموذج العام للتدخل المهني في الممارسة العامة لكارين أشمان وجرافتون هول[85].

أساسيات النموذج العام للتدخل المهني:-

أ. يفترض هذا النموذج أن الأخصائيين الاجتماعيين يكتسبون قاعدة معرفية انتقائية ومدى واسع من المهارات لاستهداف أي سعة وبأي حجم إضافة إلى قاعدة من القيم المهنية.

ب. وجود عملية للتغيير المخطط والتي تهتم بتقدير مواطنة القوة للعميل.

ج. أي مشكلة يمكن تحليلاً والتعرض إليها من خلال دراسة مستويات عديدة للتدخل لمواجهتها فهذا النموذج يتضمن الإنسان الصغرى والوسطى والكبرى كأهداف للتغيير.

خطوات التغيير المخطط في النموذج:

الخطوة الأولى: الارتباط وهي تشمل بناء علاقة مهنية بين الأخصائي الاجتماعي والعميل (الشاب) ويتحقق الارتباط بكلا منها.

الخطوة الثانية: التقدير وهو التحديد الدقيق للمشكلة وكذلك تحديد الأنساق والمواقف الأخرى والتي سوف يشملها التدخل.

الخطوة الثالثة: التخطيط ويبنى على أساس التقدير ويشترك العميل (الشاب) في كل خطوة من خطوات التخطيط.

الخطوة الرابعة: التنفيذ ويتضمن التنفيذ الفعلي للخطة.

الخطوة الخامسة: التقييم وهنا يتم تقييم ما إذا كان التدخل ناجحاً أم لا.

الخطوة السادسة: الإنهاء وهنا تنتهي علاقة الأخصائي بالعميل ومن الأهمية تحديد التوقيت المناسب للإنهاء.

الخطوة السابعة: المتابعة تشمل المراجعة لمدى التقدم والمحافظة عليه لنسق العميل (الشاب) وهل يحتاج إلى إعادة تقدير التدخل آخر؟

ويفيد الباحث هذا النموذج أنه يهتم بتقدير دقيق وذلك من خلال تطبيق المقياس قبل التدخل وتحديد مناطق القوة والضعف والتي يمكن تنمية وعي للشباب لها لممارسة العدالة الانتقالية وأيضاً التعامل مع مستويات متعددة وأنساق مختلفة وهي نسق الشاب كفرد وكجماعة في المؤسسة والمجتمع المحلي ويساهم النموذج في تحديد الأغراض والتي تعد ترجمة إجرائية للأهداف التي ترمي الدراسة إلى تحقيقها وأخيراً يفيد هذا النموذج في عملية التخطيط للتدخل ثم التنفيذ والتقييم وصولاً إلى الإنهاء وسوف يقوم الباحث بإتباع خطوات التدخل كما هي في هذا النموذج.

سابعاً: **الإستراتيجية المنهجية للدراسة**:

1- فروض الدراسة

الفرض الرئيسي: من المتوقع وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق برنامج التدخل المهني من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية وتنمية وعي الشباب بالعدالة الانتقالية.

ويتفرع من هذا الفرض الرئيسي مجموعة من الفروض الفرعية التالية:

1- من المتوقع وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق برنامج التدخل المهني من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية لتنمية وعي الشباب بالمصالحة الاجتماعية.

2- من المتوقع وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق برنامج التدخل المهني من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية لتنمية وعي الشباب بالتعويض (جبر الضرر).

3- من المتوقع وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق برنامج التدخل المهني من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية لتنمية وعي الشباب بالإصلاح المؤسسي.

2- نوع الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة إلى دراسات قياس عائد التدخل المهني والتي تحدد بموضوعية مدى كفاءة تلك المهنة في تحقيق أهدافها(86).

وهذا باستخدام أحد التصميمات شبه التجريبية التي تختبر أثر متغير مستقل وهو التدخل المهني ببرنامج من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية على متغير تابع وهو وعي الشباب بالعدالة الانتقالية.

3- المنهج المستخدم في الدراسة:

استخدم الباحث المنهج شبه التجريبي من خلال القياس القبلي والبعدي لمجموعة واحدة من أعضاء برلمان شباب مركز شباب سيدي عبد الرحيم (محافظة قنا) ولقد وقع اختيار الباحث على هذا التصميم التجريبي نظراً لمناسبته لصغر حجم عينة الدراسة وحتى تستفيد جميع مفردات العينة من نتائج تطبيق البرنامج وهو أحد الأنواع الشائعة في بحوث قياس عائد التدخل المهني.

4- أدوات الدراسة:

اعتمد الباحث في إجراء الدراسة على أداة رئيسية هي مقياس (وعي الشباب بالعدالة الانتقالية) من إعداد الباحث (ملحق) ويتكون من ثلاثة أبعاد (المصالحة الاجتماعية – التعويض (جبر الضرر) – الإصلاح المؤسسي) وذلك بعد الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة الخاصة بتنمية الوعي للشباب بصفة عامة أو مرتبطة ببرلمان الشباب وكذلك دراسات العدالة الانتقالية والكتابات النظرية المرتبطة بها.

ثم تم عرض المقياس في صورته المبدئية على (10) من الأساتذة المتخصصين في الخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع وعلم النفس وطلب منهم تحكيم المقياس من حيث ارتباط العبارات بالبعد ووضوح العبارات ومناسبتها من حيث الصياغة وقام الباحث بمراعاة الملاحظات حيث تم حذف 14 عبارة لم يتفق عليها نسبة 80% من المحكمين وتعديل صياغة (5) عبارات على المقياس ومن ثم اقتصر المقياس على:

- **البعد الأول**: المصالحة الاجتماعية عدد (17) عبارة.
- **البعد الثاني**: التعويض (جبر الضر) عدد (16) عبارة.
- **البعد الثالث**: الإصلاح المؤسسي عدد (17) عبارة.

مرحلة ثبات المقياس:

استخدم الباحث طريقة إعادة الاختبار على عينة قوامها (7) من عينة الدراسة وقام الباحث بتطبيق المقياس عليهم ثم إعادة تطبيقه على نفس العينة بعد 15 يوم وقد تم استخدام معامل سبيرمان لحساب الارتباط بينهما وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (2) يوضح ثبات المقياس ن=7

الحالة	س	ص	ترتيب س	ترتيب ص	ف	ف²
1	110	113	5	6	1-	1
2	91	89	3	4	1-	1
3	79	75	1	1	صفر	صفر
4	112	116	6	8	2-	4
5	120	115	8	7	1	1
6	82	85	2	2	صفر	صفر
7	115	109	7	5	2	4
	93	88	4	3	1	1 --- 12

$$1 - \frac{6\ \text{مجـ}\ \text{ف}^{2}}{\text{ن}(\text{ن}^{2}-1)} = 1 - \frac{6 \times 12}{7(7^{2}-1)} = \frac{72}{336} = 0.21$$

$$1 - 0.21 = 0.79 \qquad \sqrt{\text{الثبات}} = \text{الصدق الذاتي} = \sqrt{0.79} = 0.89$$

صدق المقياس: تم اعتماد الباحث على صدق المحكمين فلجأ إلى حساب الصدق الذاتي.

$$\sqrt{\text{الصدق الذاتي}} = \sqrt{0.79} = 0.89$$

وتم تصميم برنامج التدخل المهني بعد إجراء القياس القبلي وتم عرضه على محكمين من السادة أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في الخدمة الاجتماعية من الأساتذة والأساتذة المساعدين والسيد مدير المركز ومسئول النشاط بالمركز والمشرف على البرلمان وكان عددهم (11) وتم الاتفاق على العناصر المشتركة ولم تجرى تعديلات.

ثامناً: **مجالات الدراسة**:

1- **المجال المكاني**: (برلمان شباب مركز شباب سيدي عبد الرحيم) (محافظة قنا) ويرجع ذلك للمبررات الآتية:

- تعاون إدارة المركز مع الباحث في إجراء الدراسة.
- وجود فريق عمل متكامل بالمركز إلى جانب الأخصائي الاجتماعي يضم العديد من التخصصات الأخرى بالإضافة إلى تردد الخبراء والمتخصصين في مجالات الشباب على المركز.
- إشراف الباحث على تدريب مجال الشباب بالمركز.
- توافر أعضاء من الشباب الملتحقين بالبرلمان بالمركز.

2- **المجال البشري**:

تم حصر شامل لأعضاء البرلمان وكان عددهم (27) عضواً وضع الباحث مجموعة من الشروط أهمها:

1. أن يكون عضو عامل بالمركز.
2. مضى على عضويته بالبرلمان عامان على الأقل.
3. أن يكون مشارك في الأنشطة ومنتظم الحضور.
4. ألا يقل عمره عن 15 سنة ولا يزيد عن 25 سنة.
5. حاصل على دبلوم فني على الأقل.

وبعد تطبيق الشروط أصبح حجم العينة (17) عضواً بالبرلمان.

3- المجال الزمني:

فترة إجراء برنامج التدخل المهني 2013/11/1 إلى 2014/6/30م.

خطوات وبرنامج التدخل المهني من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية لتنمية وعي الشباب بالعدالة الانتقالية.

أ. **الأسس التي يقوم عليها البرنامج**:

1- الإطار النظري للدراسة وما يحتويه من العدالة الانتقالية والشباب ومنظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية.

2- نتائج الدراسات السابقة والبحوث السابقة المرتبطة بمشكلة الدراسة والنتائج التي توصلت إليها والتي توضح أهمية العدالة الانتقالية وأهميتها وأهدافها وكذلك برلمان الشباب وحقوق الإنسان.

3- النموذج العام للتدخل المهني في الممارسة العامة لكارين اشمان وجبرافتون هول عام 2002 Karen kirst – Ashman & Grafton Halljr والنموذج المعرفي.

ب. أهداف برنامج التدخل المهني:

اتفاقاً مع أهداف الدراسة فهي تسعى إلى تنمية وعي الشباب بالعدالة الانتقالية من خلال تنمية الوعي بالمصالحة الاجتماعية والتعويض (جبر الضرر) والإصلاح المؤسسي.

ج. الأنساق التي يستهدفها البرنامج:

1- **نسق محدث التغيير**: الباحث الذي يقوم بتنفيذ برنامج التدخل المهني.

2- **نسق العميل**: الشباب كفرد والشباب كجماعة.

3- **نسق الهدف**: الشباب كفرد، الأخصائيين الاجتماعيين بالمركز، المؤسسة، المجتمع المحلي.

4- **نسق العمل**: كل من يتعاون مع الباحث لصالح العميل والهدف وخاصة المؤسسة.

د. خطوات التدخل المهني:

1- **الارتباط**: ويتم في هذه الخطوة بناء الاتصالات وتكوين العلاقات المهنية مع الأنساق المختلفة التي يستهدفها البرنامج ولقد قام الباحث بعقد مقابلات مع الشباب وفريق العمل بالمؤسسة ومجلس الإدارة وتم تحديد الأدوات التي تستخدم وهي المقياس وبرنامج التدخل تنفيذي للشباب لتنمية وعيهم.

2- **التقدير**: عملية جمع البيانات البارزة والملحوظة وعن الأنساق وتم ذلك على المستوى الفردي من خلال عقد مقابلات فردية وعلى مستوى جماعي من خلال تطبيق القياس القبلي عليهم.

3- **التخطيط**: في ضوء ما أسفرت عنه المرحلتين السابقتين تم وضع خطة التدخل وتحديد الإستراتيجيات والأدوار والمهارات والأدوات وكذلك القيام بالتعاقد شفهياً بشأن المسئوليات المتبادلة خلال فترة التدخل المهني.

4- **التنفيذ**: ويتم في هذه الخطوة وضع خطة التدخل المهني موضع التنفيذ.

5- **التقييم**: ويتم في هذه الخطوة تحديد ما إذا كان قد حقق التدخل هدفه أم لا وتحديد الجوانب الإيجابية والسلبية وهل تحقق تنمية الوعي أم لا للشباب.

6- **الإنهاء**: ويتحقق من ذلك تقديم الخدمات الواردة في خطة العمل وتكون الغايات والأهداف قد تحققت وزيادة نسبة الوعي والتي يوضحها القياس البعدي.

7- **المتابعة**: وتشمل متابعة الشباب في الاحتفاظ بما اكتسبوه من معارف ومعلومات وحقائق وأساليب ممارسة عن العدالة الانتقالية وفي تعاملاتهم داخل المركز.

هـ. إستراتيجيات التدخل المهني

1- **إستراتيجية البناء المعرفي**: وتستخدم مع الشباب من خلال تزويدهم بالمعارف والمعلومات الجديدة وتعديل بعض الأفكار الخاطئة لديهم.

2- **إستراتيجية التعاون**: وتهدف إلى تحقيق التعاون بين الشباب وبعضهم واستخدام المساعدة الذاتية فيما بينهم والتعاون في الأنشطة الجماعية وممارستها.

3- **إستراتيجية الإقناع**: محاولة إقناعهم بأهمية موضوع العدالة الانتقالية وممارسته والاشتراك في الأنشطة وأهمية تنمية الوعي بموضوع العدالة الانتقالية.

4- **إستراتيجية تغيير السلوك**: وتهدف إلى تغيير السلوك بما يتوافق مع أسس وآليات العدالة الانتقالية.

5- **إستراتيجية التوضيح**: التوضيح آليات ومعايير العدالة الانتقالية ومساعدتهم على ممارستها حتى لا يؤثر على أدائهم داخل البرلمان.

و. التكنيكات المستخدمة في برنامج التدخل

1- إعادة البناء المعرفي.

2- المناقشة.

3- الشرح.

4- التوضيح.

5- التعاون.

ز. الأدوات المستخدمة في برنامج التدخل

1- المقابلات بأنواعها فردية وجماعية.

2- الاجتماعات.

3- الندوات.

4- المناقشات الجماعية.

5- ورش العمل.

6- اللجان.

7- محاضرة.

ح. الأدوار المهنية المستخدمة في برنامج التدخل

1- **دور التربوي**: من خلال تزويد الشباب بالمعارف والمعلومات والحقائق عن العدالة الانتقالية وآلياتها وأهدافها وإكساب المهارات والخبرات.

2- دور الوسيط: ويقوم به الممارس العام من خلال تعريف الشباب مصادر الخدمات والأجهزة والمؤسسات والتأثير على المسئولين ليكونوا أكثر استجابة لتحقيق العدالة الانتقالية.

3- دور المخطط: وذلك من خلال تحديد أهداف البرنامج والخدمات لتحقيق العدالة وآلياتها وحصر وتحديد الإمكانيات ووسائل تحقيق العدالة الانتقالية.

4- دور المطالب: من خلال إثارة الرأي العام بموضوع العدالة الانتقالية وإجراء تعديلات وتشريعات تساعد على تحقيقها واستثارة المجتمع حولها ومطالبة المسئولين بتوفير الحقائق وسبل تحقيق العدالة.

5- دور مقدم التسهيلات: أو يهتم هذا الدور بتعبئة قدرات وطاقات الشباب ودعمها من خلال القيام بعمل ناجح ويتخذ قرارات مناسبة.

6- دور جامع المعلومات: ولتكوين معلومات عن أنساق التدخل المهني والمسئولين وفريق العمل.

7- دور مغير السلوك: يتحدد هذا الدور في تغيير أنماط السلوك والتصرفات للأعضاء المؤثرة على مشاركتهم في الأنشطة والبرامج.

8- دور المقوم: وذلك لتقييم التدخل المهني مع أعضاء البرلمان عينة الدراسة ومعرفة مدى تحقيق التدخل لأهدافه والمعوقات التي واجهته.

ط. المهارات المهنية المستخدمة:

1- المهارة في تكوين علاقات مهنية.

2- المهارة في إجراء المقابلات.

3- المهارة في إدارة الحوار والمناقشة.

4- المهارة في الاتصال.

5- المهارة في الإقناع.

6- المهارة في استخدام وظيفة المؤسسة.

7- المهارة في التعاون.

8- المهارة في حل الخلافات والمشكلات.

ي- عوامل نجاح البرنامج

1- تفعيل دور الأخصائي الاجتماعي بمراكز الشباب.

2- استجابة مجلس الإدارة لتنفيذ برنامج التدخل.

3- تعاون فريق العمل بالمركز مع الباحث.

4- ارتفاع درجات القياس البعدي لتنمية وعي الشباب بعد إجراء القياس البعدي.

ويوضح الباحث الخطة الزمنية لمراحل وبرنامج التدخل المهني من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (1)

يوضح برنامج التدخل المهني كما يلي

المرحلة	الفترة	الأداة	الوقت	النشاط	الهدف	الإستراتيجية	التكنيك	الدور	المهارة
الارتباط	شهر نوفمبر 2013	مقابلة اجتماع	1س 2س	بداية التدخل المهني	تكوين علاقات مهنية مع الإقناع وفريق العمل	الإقناع	المناقشة والتوضيح	جامع معلومات	المهارة في تكوين علاقة مهنية
تقدير	شهر ديسمبر 2013	مقابلة اجتماع	4س 4س	تنفيذ القياس القبلي	جمع البيانات والمعلومات وتنفيذ القياس القبلي على الإقناع من خلال تطبيق المقياس تقدير المناطق الإيجابية للشباب	التعاون	التعاون	جامع معلومات وسيط	المهارة في إجراء المقابلات والمهارة في التعاون
تخطيط التعاقد	شهر ديسمبر 2013	مقابلة اجتماع	2س 4س	وضع خطة تنفيذ الأنشطة والأدوات	تحديد الأهداف في ضوء ما أسفر عنه التقدير	تغيير السلوك البناء المعرفي الإقناع	إعادة البناء المعرفي التوضيح	مغير للسلوك مقدم تسهيلات مخطط مقوم تخطيط	المهارة في استخدام وظيفة المؤسسة الإقناع التعاون
تنفيذ	يناير 2014	محاضرة	2س	نشأة العدالة الانتقالية	مساعدة الإقناع على معرفة العدالة الانتقالية في العالم وفي مصر	البناء المعرفي الإقناع	التعاون	وسيط	المهارة في الإقناع
		ندوة	3س	مفاهيم العدالة الانتقالية	توضيح مفاهيم العدالة الانتقالية – المصالحة الاجتماعية – التعويض (جبر الضرر) – الإصلاح المؤسسي	البناء المعرفي التوضيح	المناقشة	مقدم تسهيلات	المهارة في الاتصال
		ندوة	3س	العدالة في الإسلام	شرح وتوضيح العدالة في الإسلام العفو – المساواة – التكافل – التسامح – التصالح	التعاون التوضيح	التعاون	تربوي	المهارة في التعاون
		مناقشة جماعية	2س	ثورة 25 يناير	– تحديد أسباب الثورة – تحديد أهداف الثورة – ما توصلت إليه الثورة – آثار الثورة	البناء المعرفي التعاون	المناقشة	وسيط	المهارة في إدارة المناقشة
	فبراير	مناقشة	2س	ثورة 30 يونيو	– تحديد أسباب الثورة	البناء المعرفي	الشرح	وسيط مخطط	المهارة في إدارة الحوار

المرحلة	الفترة	الأداة	الوقت	النشاط	الهدف	الإستراتيجية	التكنيك	الدور	المهارة
	2014	جماعية			- الفرق بينها وبين 25 يناير - ما توصلت إليه الثورة				
		محاضرة	2س	التثقيف السياسي	- تحديد بعض المفاهيم الأساسية (الديمقراطية – الديكتاتورية – الليبرالية – البرجوازية – الرأسمالية – الاشتراكية	التعاون	التوضيح	تربوي	المهارة في الإقناع
		ندوة	3س	الدستور الجديد 2014	- التعريف بالدستور ومواده - مناقشة مواد الدستور	البناء المعرفي	إعادة البناء المعرفي المناقشة	وسيط مخطط	المهارة في الإقناع
	مارس 2014	مناقشة جماعية	2س	إدارة الحوار	- إتاحة الفرصة عن التعبير بحرية في القضايا الاجتماعية - ملاحظة سلوك وتفاعلات الإقناع	التعاون تغيير السلوك	الشرح	مقدم تسهيلات	المهارة في إدارة الحوار المهارة في الإقناع
		ورشة عمل	3س	ثقافة الاختلاف	- إبراز أهم القضايا الخلافية بين الشباب - إتاحة الفرصة للتعبير الديمقراطي عن آرائهم	الإقناع	التوضيح	وسيط	المهارة في الإقناع المهارة في إدارة الحوار
		اجتماع	2س	برلمان الشباب ولجانه	- إجراء انتخابات - تحديد الاختصاصات - ملاحظة التفاعل للأعضاء وسلوكياتهم	تغيير السلوك	التوضيح	تربوي مخطط	المهارة في استخدام وظيفة المؤسسة المهارة في التعاون
	أبريل 2014	ندوة	3س	حقوق الإنسان	- تحديد معايير حقوق الإنسان ومناقشتها عالمياً ومحلياً - مناقشة حقوق الإنسان والمرأة والأطفال - ترسيخ معايير حقوق الإنسان	البناء المعرفي التعاون	المناقشة الشرح	مطالب	المهارة في إدارة الحوار
		اللجان	3س	لجان البرلمان	- مناقشة الاختصاصات لكل لجنة - ملاحظة سلوكيات وتفاعل	البناء المعرفي	التعاون	وسيط	المهارة في استخدام وظيفة المؤسسة

المرحلة	الفترة	الأداة	الوقت	النشاط	الهدف	الإستراتيجية	التكنيك	الدور	المهارة
					الإقناع				
		ندوة	3س	الانتخابات الرئاسية أم البرلمانية وطموحات الشعب	- تعريف الشباب بالانتخابات - إتاحة الفرصة للتعبير عن آرائهم بحرية - مناقشة أسبقية الانتخابات الرئاسية أو البرلمانية	البناء المعرفي التوضيح	الشرح	مطالب مخطط	المهارة في التعاون المهارة في إدارة الخلافات
		محاضرة	2س	المشاركة السياسية	- تحديد مفهوم المشاركة وأهميتها - معوقات المشاركة للشباب وتحديد أهم الحلول لمواجهة المعوقات	الإقناع التوضيح	الشرح	تربوي	المهارة في الاتصال
		ورشة عمل	2س	التحديات الاجتماعية التي تواجه الشباب	- مساعدة الشباب على معرفة التحديات التي تواجه الشباب وسبل مواجهتها	التعاون	المناقشة الجماعية	تربوي	المهارة في الاتصال
تقييم	مايو 2014	ورشة عمل	2س	تصميم رؤية ورسالة البرلمان	- إشراك الإقناع في عمل تعاوني - تكوين رؤية ورسالة للبرلمان الشبابي	التعاون	الشرح	مخطط	المهارة في استخدام وظيفة المؤسسة
		اجتماع	4س	تقييم التدخل المهني	- إجراء القياس البعدي - تحديد ما إذاكان البرنامج حقق هدفه أم لا	التعاون	المناقشة	تربوي مقوم	المهارة في تكوين علاقة مهنية
الإنهاء	مايو 2014	اجتماع	2س	إنهاء التدخل المهني	- التحقق من تقديم برنامج التدخل من هدفه أم لا وزيادة نسبة الوعي للشباب	التعاون تغيير سلوك البناء المعرفي	التوضيح التعاون	مقدم تسهيلات مقوم	المهارة في الاتصال المهارة في حل الخلافات والصراعات المهارة في الإقناع
متابعة	يونيو 2014	مقابلات فردية وجماعية	6س	متابعة التدخل المهني	- متابعة الاحتفاظ بما تم اكتسابه من معارف ومعلومات وحقائق وممارسة ذلك أم لا	تغيير السلوك	الشرح	مطالب تربوي	المهارة في التعاون المهارة في المقابلات والمهارة في الاتصال

تاسعاً: جداول ونتائج الدراسة:

أولاً: البيانات الأولية للدراسة

جدول رقم (3)

يوضح السن للمبحوثين ن= 17

م	السن	ك	%
أ	أقل من 18 سنة	1	5.9
ب	من 18 سنة إلى أقل من 22 سنة	9	53
ج	من 22 سنة إلى أقل من 24 سنة	5	29.4
د	من 24 سنة فأكثر	2	11.4
	المجموع	**17**	**100**

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (3) والخاص بالسن لأعضاء برلمان الشباب يتضح أن 53% هم من في المرحلة العمرية 18 سنة إلى أقل من 22 سنة ثم تليها من 22 سنة إلى أقل من 24 سنة النسبة 29.4% وهذا يتوافق مع المرحلة العمرية لسن الشباب وهي المرحلة التي يحتاج فيها الشاب إلى التكوين المعرفي في كثير من الموضوعات ثم تليها نسبة 11.4% من هم في المرحلة العمرية من 24 سنة فأكثر ثم أقل من 18 سنة بنسبة 5.9%.

جدول رقم (4) يوضح النوع ن= 17

م	النوع	ك	%
أ	ذكر	12	70.6
ب	أنثى	5	29.4
	المجموع	**17**	**100**

من خلال بيانات الجدول السابق رقم (4) يتضح أن نسبة الذكور 70.6% وهي أعلى من نسبة الإناث والتي بلغت 29.4% وهذا يدل على أنه ما زالت توجد معوقات لمشاركة الإناث في برلمان الشباب وأيضاً قد ترجع إلى طبيعة العادات والتقاليد بمحافظة قنا.

جدول رقم (5) يوضح الحالة التعليمية ن= 17

م	الحالة التعليمية	ك	%
أ	حاصل على دبلوم	2	11.8
ب	ملتحق بالتعليم الجامعي	11	64.7
ج	حاصل على مؤهل عالي	4	23.5
	المجموع	**17**	**100**

بالنظر إلى بيانات الجدول السابق رقم (5) والذي يوضح الحالة التعليمية للمبحوثين يتضح أن نسبة % ملتحقين بالتعليم الجامعي ثم الحاصلين على مؤهل عالي بنسبة 23.5% ثم من حصل على دبلوم فني 11.8% وهذا يدل على زيادة الوعي لدى طلبة الجامعات الذين يشاركون في الأنشطة السياسية والاجتماعية بمراكز الشباب.

جدول رقم (6) يوضح محل الإقامة ن= 17

م	محل الإقامة	ك	%
أ	قرية	3	17.65
ب	مدينة	14	82.35
	المجموع	**17**	**100**

يتضح من خلال بيانات الجدول السابق رقم (6) والذي يوضح محل الإقامة للمبحوثين أنه بلغت نسبة 82.35% من هم محل إقامتهم مدينة وهي مدينة السيد عبد الرحيم أو ما يطلق عليها الشؤون وهي منطقة حضرية ومعظم الإقناع فيها بينما من محل إقامتهم قرية بلغت نسبتهم 17.65%.

جدول رقم (7) يوضح مدة الالتحاق بالنادي ن= 17

م	مدة الالتحاق بالنادي	ك	%
أ	أقل من 3 سنوات	11	64.7
ب	أكثر من 3 سنوات	6	35.3
	المجموع	**17**	**100**

يوضح الجدول السابق رقم (7) مدة الالتحاق بالنادي أن نسبة 64.7% مدة عضويتهم أقل من 3 سنوات وقد يرجع ذلك إلى الظروف السياسية والاجتماعية التي تمر بها البلاد من حراك سياسي وعدم استقرار وخصوصاً أن نشاط البرلمان يتركز على الجوانب السياسية أكثر من الاجتماعية ثم تليها مدة الالتحاق أكثر من 3 سنوات بنسبة 35.3%.

جدول رقم (8) يوضح سبب الالتحاق بالنادي ن= 17

م	سبب الالتحاق بالنادي	ك	%	الترتيب
أ	التعبير عن الرأي بحرية	17	100	1
ب	ممارسة الديمقراطية	15	88.23	3
ج	تبادل الأفكار والمفاهيم الجديدة	17	100	1م
د	شغل وقت الفراغ	14	82.35	4
هـ	تعلم القيادة والتبعية	16	94.11	2
و	نشر ثقافة المشاركة	15	88.23	3م
ز	تكوين علاقات طيبة	13	76.47	5

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (8) والذي يوضح سبب الالتحاق بالنادي أنها جاءت وفق الترتيب التالي التعبير عن الرأي بحرية بنسبة 100% وتبادل الأفكار والمفاهيم الجديدة (مثل العدالة الانتقالية) 100% ثم تليها تعلم القيادة التبعية بنسبة 94.11% وممارسة الديمقراطية بنسبة 88.23% ثم شغل وقت الفراغ بنسبة 82.35% وأخيراً تكوين علاقات طيبة بنسبة 76.47%.

نتائج التدخل المهني ومناقشتها:

1- النتائج الخاصة بالإجابة على الفرض الفرعي الأول ومؤداه:

من المتوقع وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق برنامج من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية وتنمية وعي الشباب بالمصالحة الاجتماعية.

جدول رقم (9)

يوضح دلالة الفروق بين درجات أعضاء الجماعة التجريبية

على بعد المصالحة الاجتماعية ن = 17

رقم الحالة	س (القياس القبلي)	ص (القياس البعدي)	ف	$ف^2$
1	28	38	10	100
2	40	44	4	16
3	38	46	8	64
4	29	35	6	36
5	30	41	11	122
6	33	37	4	16
7	40	45	5	25
8	27	38	11	122
9	26	36	10	100
10	29	40	11	49
11	35	42	7	49
12	38	43	5	25
13	41	43	2	4
14	28	36	8	64
15	37	39	2	4
16	31	38	7	49
17	42	46	4	16
المجموع	**572**	**687**	**115**	**934**

$$\text{ف}^{-} = \frac{\text{مج ف}}{\text{ن}} = \frac{١١٥}{١٧} = ٦.٧٦$$

$$\text{ع ف} = \sqrt{\frac{\text{ف}^{٢}}{\text{ن}}} = \sqrt{\frac{٩٣٤}{١٧}} = ٧.٤١$$

$$\text{ح م} = \frac{\text{ع ف}}{\sqrt{\text{ن} - ١}} = \frac{٧.٤١}{٤} = ١.٨٥$$

$$\text{ت المحسوبة} = \frac{\text{ف}^{-}}{\text{ح م}} = \frac{٦.٧٦}{١.٨٥} = ٣.٦٥$$

مما سبق يتضح أن (ت) المحسوبة = 3.65 وهي أكبر من قيمة (ت) الجدولية عند (ن) = 16 & = 0.01 والتي تساوي 2.927 مما يدل على فروق معنوية بينهما مما يدل على تأثير برنامج التدخل المهني من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية في تنمية الوعي بالمصالحة الاجتماعية ويتفق ذلك مع دراسة (Collmiphy, 2004) والتي تناولت المصالحة على أنه من المفاهيم المحورية في العدالة الانتقالية ودراسة (Fadaual, 2010) والتي أشارت إلى أن المصالحة ضمن ممارسة العدالة الانتقالية ودراسة (Katarrina Marcella Pedersen, 2013) والتي أكدت على أنه من أجل تحقيق العدالة الانتقالية يجب تحقيق مصالحة اجتماعية شاملة.

2- النتائج الخاصة بالإجابة على الفرض الفرعي الثاني ومؤداه:

من المتوقع وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق برنامج من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية وتنمية وعي الشباب بالتعويض (جبر الضرر).

جدول (10)

يوضح دلالة الفروق بين درجات أعضاء الجماعة التجريبية على بعد التعويض (جبر الضرر) ن= 17

رقم الحالة	س (القياس القبلي)	ص (القياس البعدي)	ف	$ف^2$
1	23	35	12	144
2	38	40	2	4
3	35	39	4	16
4	25	38	13	169
5	25	37	12	144
6	30	38	8	64
7	36	40	4	16
8	26	37	11	122
9	24	35	11	122
10	27	38	11	122
11	29	37	8	64
12	32	38	6	36
13	38	40	2	4
14	24	36	12	144
15	31	38	7	49
16	28	35	7	49
17	29	41	2	4
المجموع	**510**	**642**	**132**	**1273**

وبحساب قيمة (ت) المحسوبة بين برنامج التدخل المهني وتنمية وعي الشباب بالتعويض (جبر الضرر) وجد أنها تساوي 3.59 وهي أكبر من قيمة (ت) الجدولية والتي تساوي 2.927 عند (ن)= 16 & = 0.01 مما يدل على فروق معنوية بينهما مما يدل على تأثير برنامج التدخل المهني من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية في تنمية الوعي بالتعويض (جبر الضرر) ويتفق ذلك مع دراسة (David Charles gray, 2004) والتي أكدت على ضرورة التعويض للضحايا ودراسة (Jermino Mccalpin, 2006) والتي أشارت إلى أن التعامل مع الماضي عنصر ضروري لبناء الدولة وتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وذلك من خلال ممارسة أحد آليات العدالة الانتقالية وهو التعويض وكذلك دراسة (Fadaul Loudiy 2010) والتي أكدت على أن التعويض المالي وسيلة أساسية لإنصاف الضحايا.

3- النتائج الخاصة بالإجابة على الفرض الفرعي الثالث ومؤداه:

من المتوقع وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق برنامج من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية وتنمية وعي الشباب بالإصلاح المؤسسي.

جدول (11)

يوضح دلالة الفروق بين درجات أعضاء الجماعة التجريبية على الإصلاح المؤسسي ن= 17

رقم الحالة	س (القياس القبلي)	ص (القياس البعدي)	ف	$ف^2$
1	26	37	11	122
2	40	43	3	9
3	37	41	4	16
4	32	35	3	9
5	29	34	5	25
6	31	36	5	25
7	39	44	5	25
8	26	37	11	122
9	25	37	12	144

رقم الحالة	س (القياس القبلي)	ص (القياس البعدي)	ف	$ف^2$
10	29	40	11	122
11	34	41	7	49
12	37	41	4	16
13	39	43	4	16
14	27	38	11	122
15	36	42	6	36
16	29	37	8	64
17	40	43	3	9
المجموع	**556**	**669**	**113**	**931**

وبحساب قيمة (ت) المحسوبة من الجدول السابق وجد أنها تساوي 4 وهي أكبر من قيمة (ت) الجدولية والتي تساوي 2.927 عند (ن) = 16 & =0.01 وهذا يدل على تأثير برنامج التدخل المهني من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية في تنمية وعي الشباب بالإصلاح المؤسسي وهذا يتفق مع دراسة (Jermin O. mcalpin, 2006) والتي أكدت على تحقيق الديمقراطية والعدالة ولتعزيز العدالة الانتقالية ضرورة للإصلاح المؤسسي ودراسة (Beth Thomson, 2009) والتي أوصت بأن دور العدالة الانتقالية يتمثل في الإصلاح ودراسة (Katarrina Marcella Pedersen, 2013) والتي أكدت على أنه من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية يجب أن يتم إصلاح مؤسسي.

4- النتائج الخاصة بالإجابة على الفرض الرئيسي للدراسة ومؤداه:

من المتوقع وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق برنامج من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية وتنمية وعي الشباب بالعدالة الانتقالية.

جدول (12)

يوضح دلالة الفروق بين درجات أعضاء الجماعة التجريبية على المقياس ككل ن= 17

رقم الحالة	س (القياس القبلي)	ص (القياس البعدي)	ف	$ف^2$
1	77	110	33	1089
2	118	127	9	81
3	110	126	16	256
4	86	108	22	484
5	84	112	28	784
6	94	111	17	289
7	115	129	14	196
8	79	112	33	1089
9	75	108	33	1089
10	85	118	33	1089
11	98	120	22	484
12	107	122	15	225
13	118	126	8	64
14	79	110	31	961
15	104	119	15	225
16	88	110	22	484
17	121	130	9	81
المجموع	**1638**	**1998**	**360**	**8970**

بحساب قيمة (ت) المحسوبة وجد أنها تساوي 4 وهي > من قيمة (ت) الجدولية والتي تساوي 2.927 عند (ن) = 16 & =0.01 وهذا يدل على تأثير برنامج التدخل المهني من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية في تنمية وعي الشباب بالعدالة الانتقالية مما يعني فاعلية التدخل المهني ببرنامج من خلال استخدام الأدوات والإستراتيجيات والتكتيكات والأدوار المناسبة وكذلك المهارات وهذا يتفق مع العديد من الدراسات ومنها دراسة (عصام محمود شحاتة، 2006) والتي استخدمت التدخل المهني لتنمية وعي الشباب بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية وكذلك دراسة (شريف سنوسي، 2005) والتي استخدمت برنامج في خدمة الجماعة لتنمية وعي الشباب بحقوق الإنسان ودراسة (أشرف العربي، 2011) والتي استخدمت المناقشة في خدمة الجماعة وتنمية وعي الشباب بحقوق المواطنة ودراسة (عبير النعناعي، 2012) والتي استخدمت برنامج مهني بطريقة تنظيم المجتمع لتنمية وعي الشباب بثقافة الدولة المدنية ودراسة (هنداوي عبد اللاه، 2012) والتي استخدمت طريقة خدمة الجماعة في تنمية الوعي السياسي لدى الشباب الريفي بعد ثورة 25 يناير ودراسة (مجدي شركس، 2007، 2013) والتي استخدمت برنامج لتنمية وعي الشباب بقيم السلام الاجتماعي والتسامح ودراسة (يوسف محمد عبد الحميد، 2009) والتي استخدمت برنامج من منظور الممارسة العامة لتنمية المسئولية الاجتماعية لأعضاء برلمان الشباب.

مناقشة النتائج والاستنتاجات:

1- توصلت الدراسة إلى صحة الفرض الرئيسي وهو (من المتوقع وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق برنامج التدخل المهني من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية لتنمية وعي الشباب بالعدالة الانتقالية) بما تضمنته العدالة الانتقالية من مؤشرات تمثلت في المصالحة الاجتماعية – التعويض (جبر الضرر) – الإصلاح المؤسسي.

2- لقد ثبت صحة المؤشرات السابقة للفروض الفرعية للدراسة وتم التأكد منها بعد حساب قيمة (ت) المحسوبة وجد أنها أكبر من قيمة (ت) الجدولية وبالتالي تحققت أهداف الدراسة وهذا يدل على أهمية ممارسة هذه البرامج والأنشطة التي احتوى عليها برنامج الدراسة مع أعضاء برلمان الشباب في كل المراكز طبقاً لخطوات الممارسة العامة ومراحل البرنامج وبذلك يمكن تحقيق كثير من الأهداف من خلال تنمية وعي الشباب بالعدالة الانتقالية ومفاهيمها.

3- يتوقف تأثير البرنامج على مدى تعاون أنساق التعامل مع الباحث ومدى تفهمهم لطبيعة البرنامج وأهميته وأهدافه خاصة (الشباب – فريق العمل بالمركز – مجلس الإدارة – البرلمان والمركز كمؤسسة اجتماعية).

ملحق رقم (1)

مقياس وعي الشباب بالعدالة الانتقالية

(دراسة مطبقة على أعضاء برلمان شباب مركز سيدي عبد الرحيم بمحافظة قنا)

إعداد الدكتور

عبد المنعم سلطان أحمد جيلاني

مدرس مجالات الخدمة الاجتماعية

المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بقنا

2014م

أولاً: البيانات الأولية:

الاسم: .... (اختياري)

1- السن:

أ- أقل من 18 سنة ( )

ب- من 18 سنة إلى أقل من 22 سنة ( )

ج- من 22 سنة إلى أقل من 24 سنة ( )

د- من 24 سنة فأكثر ( )

2- النوع

أ- ذكر ( )

ب- أنثى ( )

3- الحالة التعليمية:

أ- حاصل على دبلوم ( )

ب- ملتحق بالتعليم الجامعي ( )

ج- حاصل على مؤهل عالي ( )

4- محل الإقامة:

أ- قرية ( )

ب- مدينة ( )

5- مدة الالتحاق بالبرلمان:

أ- أقل من 3 سنوات ( )

ب- أكثر من 3 سنوات ( )

6- سبب الالتحاق بالبرلمان:

أ- ....

ب- ....

ج- ....

ثانياً: أبعاد المقياس

أولاً: البعد الأول (المصالحة الاجتماعية)

م	العبارات	نعم	إلى حد ما	لا
1	يسعى النادي إلى إيجاد علاقات طيبة بين جميع أعضائه.			
2	يقدم النادي خدماته للأعضاء دون تمييز.			
3	عندما يخطئ أحد الإقناع يعترف بخطئه ويبادر بالاعتذار عنه.			
4	يتعصب الشباب لأبناء قبيلته التي ينتمي إليها.			
5	يحترم الشباب آراء الآخرين حتى ولو تعارض مع رأيه.			
6	تتسم سلوكيات الشباب بالعدالة.			
7	يلتزم الإقناع باللوائح والإجراءات الإدارية داخل النادي.			
8	يحاول الإقناع حل أي مشكلة تنشأ بينهم أول بأول.			
9	يجامل الإقناع بعضهم بعض في المناسبات المختلفة.			
10	يلتزم الشباب بالعقوبات التي تفرض عليهم حسب اللوائح.			
11	الحوار والمناقشة هي الأسلوب السائد لحل المشكلات.			
12	يقدم الشاب المساعدة لزملائه عند الحاجة إليها.			
13	أتنازل عن حقي في سبيل وجود سلام بين الإقناع.			
14	يؤدي الشباب ما عليهم من واجبات ومسئوليات.			
15	توجد ثقة متبادلة بين الشباب والمسئولين بالنادي.			
16	يستخدم الشباب الأساليب الودية في حل أي مشكلة تنشأ.			
17	يقوم الإقناع بزيارة المنقطع عن أنشطة النادي.			

ثانياً: البعد الثاني: التعويض (جبر الضرر)

م	العبارات	نعم	إلى حد ما	لا
1	يدعم الإقناع العضو الذي يقع في حقه خطأ معنوياً.			
2	يتقبل الشباب الهزيمة بصدر رحب عند ممارسة أنشطة النادي.			
3	يحاول كل عضو المحافظة على حقوق العضو الآخر.			
4	يبادر الإقناع بالاعتذار عند وقوعهم في أي خطأ.			
5	أحصل على حقوقي من النادي.			
6	عندما أكون في موقف حاجة يلتف الإقناع حولي.			
7	عندما أتعرض للضرر يقوم النادي بمساعدتي.			
8	إذا أتلف أحد الإقناع شيئاً فيقوم بتقديم التعويض المناسب.			
9	توجد لائحة في النادي لمحاسبة المخطئين.			
10	أبلغ عن كل من يلحق الضرر بممتلكات النادي.			
11	أحترم بعض التنازلات في سبيل المحافظة على حقوق الإقناع.			
12	إذا أتلف أحد الإقناع شيئاً يقوم بإصلاحه.			
13	يصر النادي على أن يدفع العضو قيمة ما أفسده.			
14	يدعم النادي الإقناع مادياً عند وقوع ضرر عليهم.			
15	أصر على أن يأخذ كل عضو حقوقه كاملة.			
16	من حق المصاب بضرر أن يحصل على تعويض مناسب.			

ثالثاً: البعد الثالث: الإصلاح المؤسسي

م	العبارات	نعم	إلى حد ما	لا
1	يعمل النادي على تطوير لوائحه باستمرار.			
2	يقوم النادي بتقييم العاملين فيه.			
3	يسعى النادي إلى تعيين الأشخاص الأكفاء به.			
4	يعمل النادي على إصلاح الأخطاء أول بأول.			
5	يقوم النادي بتطوير الأنشطة التي تمارس فيه.			
6	ينظم النادي دورات تدريبية للعاملين فيه.			
7	يسهل النادي عملية الاتصال بين الإقناع والمسئولين فيه.			
8	يسعى النادي إلى توفير الموارد والإمكانيات اللازمة لممارسة الأنشطة.			
9	يرحب النادي بالجهود التطوعية لخدمته.			
10	ينظم النادي برامج لتنمية قدرات الشباب في المجالات المختلفة.			
11	لا يقبل النادي أعضاء إلا بعد استيفاء الشروط المعلنة.			
12	يتناسب عدد المشرفين مع عدد الإقناع في الأنشطة.			
13	يسيطر الروتين على أعمال الإدارة في النادي.			
14	يتسم تعامل العاملين مع الإقناع بالإنسانية والعدالة.			
15	توجد لوحات إرشادية للإجراءات داخل النادي.			
16	يتم اختيار اللجان (الإقناع والرئيس) بموضوعية.			
17	يضع النادي نظام للثواب والعقاب يحترمه ويطبقه.			

انتهى المقياس

المراجع

1. وحيد عبد المجيد: ثورة 25 يناير قراءة أولى، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، القاهرة، ج3، 2012، ص 5 .

2. السيد ياسين: ثورة 25 يناير التحول الديمقراطي والثورة الشاملة، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 2011، ص391 .

3. http://www.ar_wikipedia/wiki وزارة العدالة الانتقالية مصر

4. نفس المرجع السابق.

5. نفس المرجع السابق.

6. Neil Kritz: Transitional Justice: How Emerging Democracies Peckon With Former Regimes, Vol. 1, Washington: United States Institute of Peace, Press, 1999.

7. الوثيقة الدستورية الجديدة، مشروع الدستور 2013، جمهورية مصر العربية، 2013م، ص61 .

8. المجلس القومي لحقوق الإنسان والمنظمة العربية لحقوق الإنسان: تقرير عن نتائج أعمال لجنة تقصي الحقائق بشأن الجرائم والتجاوزات التي ارتكبت خلال ثورة 25 يناير 2011 .

9. فرد ميلون ترجمة: يحيى مرسي: الشباب في مجتمع متغير، دار الهدى للمطبوعات، الإسكندرية، ط1، 2000، ص7 .

10. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائي السنوي، جمهورية مصر العربية، 2010، ص13.

11. Letterman Hannah: Youth Summit, Law Relate Education for Violence Prevention, Canada University of Toronto, 2000, p.240.

12. إسماعيل إبراهيم: الشباب بين التطرف والانحراف، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، 1998، ط1، ص.35

13. علي ليلة: الشباب والمجتمع أبعاد الاتصال والانفصال، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2004، ص55.

14. Suzuki Shingo: The Relation Ship Between Stress bul Life Events and High School Related Performances, Report of The National Research in State, Tokyo, 2004, P.69.

15. Ramel a.s. Landon: Generalist and Advanced Generalist Practice, in Encyclopedia of Social Work, N.A.S.W, PRESS 9TH EDITION, Vol, 21995p.

16. chandralekha sriram: truth, justice and accountability: the way that transitional regimes address the human rights violations of previous regimes. unpublished dissertation, Princeton university, 2000.

17. Bronwyn Anne Leebaw: Judging The Past Truth, Justice and Reconciliation from Nuremberg to South Africa, Unpubished Dissertation. Berkely: University Of California, 2002.

18. Coll Murphy: The Nature and Moral Importance of Political Reconciliation, Unpublished Dissertation, Chapel Hill, 2004.

19. David Charles Gray: Philosophical Dimensions of Criminal Trials In transitions to Democracy An excuse-Centered Approachte Transitional Justice United States -Illinois, Northwestern University, 2004.

20. Simon Stacey: Political Theory and Transitional Justice, United States -New Jersey, Princeton University, 2005.

21. Jermin O.Mccalpin: Justice under Constraints: The Nature of Transnational Justice in Deeply Divided Societies, Rhode Island. Brown University, 2006.

22. Fei Ya: Transitional Justice, Peoples Republic of China, Renmin University, 2008.

23. Hunjoon Kim: Expansion of Transitional Justice Measures: A Comparative Analysis of its Causes, United States- Minnesota, University of Minnesota, 2008.
24. simone Jacque line purdon: Transitional Justice failing ? A gendered evaluation of the Transitional Justice program in postgen ocide Rwanda, Canada, Simon Fraser university, 2008.
25. Anuradha Charkravarty: Surrendering Consent: The Politicos of Transitional Justice in Post-Genocide Rwanda, United State, N.Y, Cornell University, 2009.
26. Beth Thompson: Genocide and Transitional Justice, United State - California, California State University, Dominguez Hills, 2009.
27. Fadaua Loudiy: The Rhetoric Of Transitional Justice: Negotiating The Years of Lead In Morocco, United States -Pennsy Lvania, Duquesne University, 2010.
28. Perez Lsaias Rojes: Fragments Of Soul: Law, Transitional Justice and Mourning in Postwar Prev, United States, Maryland, The Johns Ltopkins University, 2010.
29. Paola Cesarin: Shaping Democracy: The Politics of Transitional Justice In Italy and Portagal, United States, N.Y, Cloumbia University, 2010.
30. Matthew b. Murphy: Transitional Justice and Demo Craticcon Soldation in Eastern Europe, United States- California, University of California, San Diego, 2012.
31. Mayesha Alam: Gender Mainstreaming in Transitional Justice: Progress and Persistent Challenges in Retributive and Restorative Processes, United States, District of Columbia, Georgetown university, 2010.
32. Peter Rozic: Lustration and Democracy: The Politics of Transitional Justice in The Post - Communist World, United States - District of Columbia Georgetown university, 2012.

33. Katarina Marcello Pedersen: After Gaddafi. What Now ? Issues of Transitional Justice, United States- District of Columbia, Georgetown university, 2013.

34. شريف سنوسي عبد اللطيف: خدمة الجماعة وتنمية وعي الشباب بحقوق الإنسان (دراسة شبه تجريبية)، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد التاسع عشر، الجزء الثاني، أكتوبر 2005.

35. عصام محمود شحاتة: التدخل المهني بطريقة تنظيم المجتمع لتنمية وعي الشباب بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية، بحث منشور في المؤتمر العلمي التاسع عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، 12 : 13 مارس 2006.

36. مجدي فاوي أبو العلا أحمد شركس: العلاقة بين البرنامج في طريقة خدمة الجماعة وتنمية قيم ثقافة السلام الاجتماعي لدى جماعة البرلمان الشبابي، المؤتمر العلمي الدولي العشرون للخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، المجلد الثالث، 11 : 12 مارس 2007.

37. أحمد حمدي شورة توفيق: نحو نشر ثقافة الشفافية في إدارة الحوار المجتمعي الفعال لدى الشباب المصري (دراسة مطبقة على برلمان شباب مصر بمحافظة قنا)، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، العدد السابع والعشرين، الجزء الأول، أكتوبر 2009.

38. عاطف خليفة محمد: تصور مقترح للممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لتوعية الشباب عن مخاطر الهجرة غير الشرعية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني والعشرون للخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، المجلد الحادي عشر، 10: 2009/3/11.

39. يوسف محمد عبد الحميد: فعالية برنامج مقترح من منظور الممارسة العامة لتنمية المسئولية الاجتماعية لأعضاء برلمان الشباب، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد السابع والعشرين، الجزء الخامس، أكتوبر 2009.

40. أشرف محمد العربي عميره: استخدام المناقشة الجماعية في خدمة الجماعة وتنمية وعي الشباب بحقوق المواطنة، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد الحادي والثلاثين، الجزء الرابع، أكتوبر 2011.

41. محمد عزت المصري: التخطيط لتفعيل دور مراكز الشباب في تعزيز ثقافة التغيير السلمي كأحد مبادئ بناء الدولة المدنية، المؤتمر العلمي الدولي الخامس والعشرون للخدمة الاجتماعية، الجزء الحادي عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، مارس 7: 8 مارس 2012.

42. مصطفى محمود مصطفى أحمد: تصور مقترح لدور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في نشر ثقافة السلام للشباب، دراسة مطبقة على شباب الشعب البرلمانية بمراكز الشباب، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، العدد الحادي والثلاثين، الجزء الثاني عشر، أكتوبر 2011.

43. عبير علي علي النعناني: برنامج مهني بطريقة تنظيم المجتمع لتنمية وعي الشباب بثقافة الدولة المدنية، المؤتمر العلمي الدولي الخامس والعشرون للخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، الجزء التاسع، 7 : 8 مارس 2012.

44. هنداوي عبد اللاهي حسن: إسهامات طريقة خدمة الجماعة في تنمية الوعي السياسي لدى الشباب الريفي بعد ثورة 25 يناير، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد الثاني والثلاثون، الجزء الخامس، أبريل 2012.

45. مجدي فادي أبو العلا أحمد شركس: ممارسة برنامج التدخل المهني لطريقة خدمة الجماعة وتنمية قيم ثقافة التسامح لدى جماعات البرلمان الشبابي، دراسة تجريبية مطبقة على جماعة البرلمان الشبابي بمركز شباب نيده (سوهاج)، المؤتمر العلمي الدولي السادس والعشرون للخدمة الاجتماعية (الخدمة الاجتماعية وتنمية العشوائيات) الجزء العاشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 6 : 7 مارس 2013.

46. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: مرجع سبق ذكره، ص13.

47. Elizabeth Marchel, et al.: The General Method of Social Work Practice, Boston, Allyn and Bacon, 2002, p.207.

48. جمال شحاتة حبيب: الممارسة العامة منظور حديث في الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009، ص172.

49. Charles Zastrow: Introduction to Social Work and Social Welfare, 7th Edition, United States of America, Publishing Company, 2000, p.102.

50. Louise C. et all: Social Work Practice A generalist Approach, Boston, Allyen and Bacon, 2nd ed, 2007, p.1.

51. ماهر أبو المعاطي علي: ورقة عمل حول مداخل الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية للتعامل مع المشكلات والظواهر الاجتماعية، المؤتمر العلمي الثالث عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2000، ص20.

52. أحمد زكي بدوي: معجم المصطلحات والعلوم الاجتماعية، بيروت، لبنان، 1986، ص323.

53. Robert Barker: Dictionary of Social Work, The United States, The National Association of Social Work, 1987, p.32.

54. Joseph Mother Man: Psychology and Education, Parallel and Integrative Approach, N.V. Pen Press, 2003, p.42.

55. محمد أبو بكر عبد القادر الرازي: مختار الصحاح، دار العلم، لبنان، د.س، ص138.

56. أحمد شفيق السكري: قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص60.

57. ماهر أبو المعاطي علي: الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب، بل برنت للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2001، ص268.

58. الإدارة العامة لبرلمان الشباب والتنمية السياسية: الإطار العام والبرنامج التنفيذي العام لبرلمان شباب مصر، الإدارة المركزية للبرامج الشبابية، مطبعة المجلس القومي للشباب، القاهرة، 2008.

59. مجدي فاوي أحمد تركي: مرجع سبق ذكره، ص1198.

60. www.parliament.gov.eg.

61. www.cihrs?pageid:2772. العدالة الانتقالية والعزل السياسي

62. يسري الكومي: المحتوى التدريبي لورشة عمل حول العدالة الانتقالية، مؤسسة هانس زايدل (جمعية النهضة بالتعليم والتنمية)، الهيئة العامة للاستعلامات، جمهورية مصر العربية، 2013، ص9.

63. Syranvoices. World press/transitional-justice-civil-society-rol.

64. عادل ماجد: معايير تطبيق العدالة الانتقالية في العالم العربي، سلسلة إصدارات العدالة الانتقالية في العالم العربي، المؤسسة الألمانية للتعاون القانوني الدولي، الإصدار الأول، 2013، ص ص 43: 44.

65. عادل ماجد: الإطار القانوني للعدالة الانتقالية في مصر، سلسلة إصدارات العدالة الانتقالية في العالم العربي، الإصدار الرابع، المؤسسة الألمانية للتعاون القانوني الدولي، شركة ناس للطباعة، القاهرة، 2013م، ص ص 29، 30.

66. عادل ماجد: الإطار القانوني للعدالة الانتقالية في مصر، سلسلة إصدارات العدالة الانتقالية في العالم العربي، مرجع سبق ذكره، ص ص 25: 29.

67. نفس المرجع السابق.

68. Truth Commission: A Corporative Assessbent an Interdisciplinary Discussion, Harvard Law School Human Rights Program, Harvard Law, Cambridge, May, 2006, pp. 22: 24.

69. نيل ج. كريتز: التقدم والتواضع: البحث المتواصل عن العدالة في حالات ما بعد انتهاء الصراعات Traniation/Arabic/prograssand-Humaility-http:/www.ictj.net

70. عادل ماجد: معايير تطبيق العدالة الانتقالية في الوطن العربي، سلسلة إصدارات العدالة الانتقالية في العالم العربي، الإصدار الأول، المؤسسة الألمانية للتعاون القانوني الدولي، شركة ناس للطباعة، القاهرة، 2013م، ص65.

71. يسري الكومي: مرجع سبق ذكره، ص12

72. الهيئة العامة للاستعلامات: النيل، مؤسسة هاني زايد الألمانية، القاهرة، العدد 32، 2013م، ص7.

73. عادل ماجد: العدالة الانتقالية في الشريعة الإسلامية، سلسلة إصدارات العدالة الانتقالية في العالم العربي، الإصدار الثاني، المؤسسة الألمانية للتعاون القانوني الدولي، شركة ناس للطباعة، القاهرة، 2013م، ص ص 102: 103.

74. عادل ماجد: معايير تطبيق العدالة الانتقالية في العالم العربي، مرجع سبق ذكره، ص98.

75. سورة المائدة: الآية (8).

76. سورة المائدة: الآية (42).

77. سورة النحل: الآية (90).

78. سورة ص: الآية (26).

79. سورة الحجرات: الآية (13).

80. سورة النساء: الآية (105).

81. سورة الإسراء: الآية (70).

82. سورة الحجرات: الآية (11).

83. ماهر أبو المعاطي: الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط1، 2001، ص375.

84. حسين حسن سليمان وآخرون: الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الفرد والأسرة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2005، ص ص 235: 241.

85. Karen K. Kirst Ashman and Grafton H-Hull Jr: Under standing generalist practice, 3th ed., Heinle, Schirner, wads worth, and west worth group – Brook/ Gle, Duxbury, 2002, p.p. 28: 41.

86. عبد الحليم رضا عبد العال: البحث في الخدمة الاجتماعية، دار الثقافة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 1999، ص45.